

بازرسی شد
۶۳ - ۶۲

۹۵

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: حاشیه بر شرح کافی	
مؤلف: محمد مصطفی الیزئی محمود	
موضوع: تالیف	
مؤسسه: ۱۳۰۲	شماره دفتر: ۱۶۰
۶۱۱	



کتابخانه

بازدید شد
۱۳۸۱

۱

بازرسی شد
۶۲-۲۷

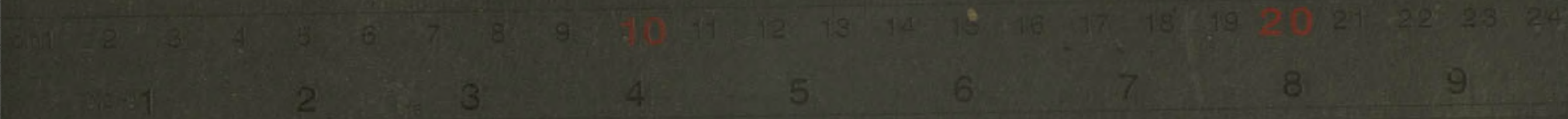
۹ ۶




لغات، شرح


بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: شرح بزرگ کافیه
مؤلف: میرزا محمد علی آل کلبه جو
تألیف: خ






کتابخانه مجلس شورای ملی



اسم کتاب: حاشیه بر شرح کافیه

مؤلف: محمد مصطفی الیزینی محمد



مؤسسه ۱۳۰۲



کتابخانه

بازدید شد
۱۳۸۱

بازرسی شد
۶۲ - ۶۷

۵ ۶

<p>کتابخانه مجلس شورای ملی</p> <p>اسم کتاب: حاشیه بر شرح کافی</p> <p>مؤلف: محمد مصطفی ادریس محمد</p> <p>موضوع: تالیف</p>		<p>مؤسسه ۱۳۰۲</p> <p>شماره دفتر ۱۶۰</p> <p>۳۱۴</p>
--	--	--



کتابخانه شرح

بازدید شد
۱۳۸۱

۱

-4161

حاشیه ملا عصمت بر حاشی
من ملکه افغانی و شیرازی

نقد و تحریف در کتب و کلام

قد صحت و حسن و جلال
 بنو از این بنام دارد
 قلمی بیکر و بسیار
 بسیار و خود است و ام از آنکه
 انجیل و نون با این یا غر نون
 ک

تلقى القلب بالموجود شك
والمفقود كفر وهما جناحان
من سنة الرضا

صار عنوان العار مني
والمال الحقيقى هو الله

[illegible]

ولدت لتي اباها ان ذا الجدة
 وانا طلقه من غير رخصه

كتابنا مختصر في
 مختصر في مختصر

بسم الله الرحمن الرحيم

سلك البداية والنهاية يا كريم
 في توضيحها كواشف وطلوعها بالسلام على من رفعها بالخطام التام وفي
 المقام الجود وسيا توابه المعطوفة ضميرهم بالحقرة الموصوفة وسر
 ريم ما تحبه والشهود جعل الله فوائدهم القضاة الواحد الى يوم الموعود
 وبعد فيقول اوجع عباد الله الودود العبد المذنب عظيم الذنوب
 توقفت يا غطاء الشرح الشرف والتأليف اللطيف المستفيض
 في البحر الكرام نور الهدى والدين عند الوصل الجاني فيسأله الله بامراره
 وتورقوا بطلوع النوار ثاره ارددت ان الكتب ما عثرت على من الطائفة
 والعباد التي قد وما وجدت من النكات في بعض من حواشيها وما جاز في
 التاثير المنة والوجه فشرعت منه في البصايع وقصور البصايع
 في الفسحة في زمان اجبال الببال وانك راها جوال والله سبحانه وفي التعيم
 والهداية وعلمه التوكل في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل
 فليس سره لعل في عين بالتميم اقية بعد اليقين لسانه في سجادة وتعالى ادا
 اقية ايكنا به الكرم اذ اقتضا وكثير من السلف المتشددين الى امر الله المستقيم
 او اذ اراد على بعض من نزل في تأليف هذا الشرح الشرف اشرافا ثارها او انما

كانه السرور في كونه كما هو حاله

الكتاب المختصر في مختصر في مختصر

وهو

في اول الامر كونه من جلاله من التي صيرن له حجة ببارك وتعالى له لا
 في التعريف والاختصاص من سبط هذا المعنى او علما كما لا يعود في الشك الا انما
 في المشهور من سبط هذا المعنى وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ مال
 له بعباده كونه فهو اجزم فان قلت كما ورد في الحديث في شكايا الفساح
 ما كنهه كنهك وهو في حق البداية والنهاية بالتميم وهو موله عليه السلام كل امر
 له بباله لم يدع بسم الله فهو ابر ولا يمكن العمل ببعضه كماله في حق الله
 ابتداء امر بشي هو كونه في الشرح اول ذلك الامر كونه جزاؤه ان كانا من
 واحد كما يتبادر الى الذهن في خصوصية لفظ الله او كونه مقدم على ذلك الامر كنه
 يكون في حق الله ان كانا من حسين كما ابتداء الماكل او الكوب بالتميم كونه
 اذا عرفت هذا فيقول ان اعتبر اول يد الكتاب التسمية لم تحقق البداية
 كونه وان لو حط اوله من الكلام حتى لا يفتتح بالتسمية بل من بعض في حق
 يد افع بعض عدم محو احد من ملك هذا البحث قد فوج به وجوه الاول ان
 الابتداء الوارد في الحديث لان ان يكون تفعيلا كما عرفت طوار ان يراد منه
 معنى افعاني وهو كونه التسمية مقدمة على الامر الم شروع فيه والابتداء بعد في
 حق بامور متكررة وفضلا عن التسمية والحق في ان المراد بالابتداء في حق
 كونه ان يكون معناه العرفي وهو بعد المعنى بكونه قد ايسر قد التسمية
 وكذا ما على الابتداء به وهو ان ابتداء الابتداء العرفي بكونه التسمية ان كان

ولنا ان يقول الحق لمعنى كما لا يشق
 على وجه الكلف فكل من كان الابتداء
 والتسمية تفعيلا كما لا يشق
 في حق الله الام لان كونه الامر
 الم شروع فيه بكون التسمية والامر

مستعمل فيها في اختيارها واما سبب ان تلك الصفات متبادلة
 الاختيار في الاصطلاح فعل بين من تعظم النعم كونه مني كمال الصلاة
 في شير المطالع ومن المعنى البغوي والعرفي للعدم من وجه فان العرفي
 اعم باعتبار مودة اذ كوران كونه الفعل المعنى من تعظم النعم بالسبب فان
 كونه بالبيان وسائر الازمان والبغوي اعم منه باعتبار مصلته او مصلته
 كوران كونه انما او غيره من الافعال كلف العرفي ما لا بد ان يكون
 في مقابل الانعام ثم اعلم انه يعبر ارادة لكل واحد من المعنى البغوي والعرفي
 في امثال هذه المقام لكن الشرح لا امثال هذه العبارات فسرده بالمعنى
 كما هو الباقى في ارادة معاني الالفاظ في الجواهر ثم انه لا بد من كونه لكل
 نفسه من اربعة امور احرها بالخاصة والثاني في الجود والثالث في الجود عليه وهو
 الفعل الاختياري الكمال الذي كونه في مقابلة والرائح الجود به وهو الامر الذي
 يدل على تعظيم الجود كونه او فعلا وهو اذا كان قولنا كونه لا نشأ
 الجود وان كان بصورة الاختيار كونه في ما نحن فيه وفي كثير من مواضع كونه في لاف
 ان كونه عليه الاربع مذكورة عند ذكر كونه بل قد يكون ما بين منما كما في قوله
 اعني قوله الجود لولته فان المذكور فيه الجود به وهو الكلام والجود به
 الولي و قد مر كونه كما وقع في كلام بعض الشارحين من قوله اجده على عظم
 جلالة كونه قوله الجود لولته وامثال ذلك وان ليس باعتبار استماله على

لغة

لفظ الجود او معناه على اعتبار انه وصف ما يجلب له وخص به دون ذكر كونه
 كما في قولنا سبحانه ذي الكرم والمكروت لكن لفظ كونه النسب باعتبار ان
 الجود كونه وقع على ظاهر من مرمي في اللام في قوله الجود اما الجود كما هو الكلام
 في اللام انه اخذ على المصادر الواقعة موقع الافعال وفي ما نحن فيه كونه
 اصله الحمد الولية في هذه النظم وسد في الجملة الاسمية للذوات والصفات
 كما خرج بهذا المعنى صاحب الكشاف في امثال هذه المواضع او اما الجود
 او المصدر كونه يقع ان يصدر في جميع الافراد في المصدر سواء في المعنى
 كما هو الظاهر او العرفي فاما ان يكون مصدرا متبناه في الفعل فمعناه ج
 الخاتمة او جميع افرادها الفاعل عليها متعلق بولته او مصدرا متبناه
 للمفعول فمعناه ج كونه به او جميع افرادها ما به لولته و قد حوز ان
 يراد منه المصدر المشترك الشامل لنوعه من المصدر المسمى للفاعل والمفعول
 بارادة ما يطلق عليه كونه استيعابا لانواع الجود المطلق كونه وبالكسوة
 وجواز ايه ان يراد منه الحاصل بالمصدر وهو المعنى الحاصل بعد حذف
 من الفاعل والمفعول وعندها ينشأ سبب وسبب الشئ مال المحسن
 معنى لفضله ودر ما يل وهو ان يكون المصدر متبناه للفاعل على ما بينه
 له ان يكون فاعله هو انه فيكون المعنى الحاص به له تعالى محصدا للبيان
 في غيره فيكون وصفا لكل ما ظهر في الخبر كونه كانه قال لا احصى شأ

المراد من كونه في الكلام
 مولانا عبد الله بن محمد

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

اولى باجمد وسقى ان كثر عليه لعل به القائل على الولي على فضل البالغ وقصته
معنى فعل المفضل المناسبة بينهما وكوزان معنى العريب وهو قريب من
لمعنى وقيل المراد منه صاحب البيت وهو مناسب لمقام كخصه كثر وقصره في الله
توكلا لا يخفى وانما لم يصرح في مقام كثر ما سمعناه انما لتعظيم كما هو الشائع في
الحجارات الدلالة على ان كمال العظم يمنع من التعيين اولاد وعاء التعيين
وان اليوم لا يذهب الى الغرابة والاستغراب فيقول الربا الطائفة او لغير
الطريق الدال على كمال الذات او لغيرها لعل على المفضل وقصته
كس والنعمة اذ النيل من النعم الذواغا اختار حضوره لعل الولي بالعلية
كلم ما شاع بالعلية على طريق التفرع اذ يقتضى الحكم ما شاع لعل عليه باجمد الا شاع
في يد الولية اولان به العوض في الصغير في الجود ونظر الى المفضل على الخير المذكور
اظهر في سائر العنوانات اولوا في فروع العلية كثر ما تلاحظ العنونة
والثانية في الماشآت وانما قدم الجدة على ولدته مع ان المراد من الولي ذات نعم
ويؤاخذ وادقم في حيث ذات كثر في كثر مبتدأ ولوليه جرد الاصل في المبتدأ
النعمة اول الدلالة في اول الامر على انهم في مقام الجدة قدس سره العلية
على نبيه لما كان في غاية السفلى والجود في غاية العلو حتى لا يفصل النعمي
منه الله الابو اسطر جعل النبي عليه الصلوة والسلام واسطر في ذلك وعلى عليه
وهكذا المصطلك على الابو اسطر في فائهم فانها واسطر من المصطلك والنبي

الطبا



وَمِنْهُنَّ مَنْ يَدْعُو إِلَى الْفِتْنَةِ

عليه السلام والصلوة بينهما معنى الرقة فان ما عليها هو الله توبه الله كلمة
 على فانها متعلقة ببارك الله والصلوة هي الله توبه الله الرقة مذكورة المعنى
 الرقة تارة من الله توبه الله وكذا يجوز ان يكون معنى الدعاء او المصلي هو الله
 والصلوة هي المؤمن بمعنى الدعاء وكما هو المشهور فان هذا الكلام على ما
 على ان يكون هذا الدعاء دعاء مذكور وهو باطل قطعا قلت ولله على هذا المعنى
 خصوصية اذا كانت قبل لفظة الدعاء او اما اذا وقف قبل لفظة الصلوة
 فلا كما يظهر من موارد اسمي لنا والبنى اما ما يجوز في النبوة او البناءه بمعنى
 الرقة او في البناء بمعنى المصلي المصلي الرقة او في المصلي في الوقوف انما
 للرقة الله تعالى المصلي المصلي المصلي المصلي المصلي المصلي المصلي المصلي
 كذلك يكون له كتابا شريفا واصله النبي المصلي المصلي المصلي المصلي
 الاضافات فكونه المصلي المصلي المصلي المصلي المصلي المصلي المصلي المصلي
 باسمه بمعنى ما ذكرنا من النكات في ترك التفرع باسم الله بعد وصار لفظ النبي
 على الرسول الاستعانة بالله عليه وسلم اسم الصلوة عرصة النبوة وعلم
 اسمي الصلوة عرصة الرقة مع انه ما يفرق الا على اولان بنى النبي والولى
 كمال من الله لفظا واسم على النبي بنى النبي والرسول اولتوا في الصلوة
 الواقع عرصة النبي في القرآن ولفظا في العنوان الذي وقع في امر ان
 بالصلوة عليه القرآن تحت مال الله نعم ان الله ونما له ويصلى على

قلت على

معناه

النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ويجوز ان يكون اضافة
 او اسما منه تكون المعنى والصلوة على حسن النبي او على كل بني وكذا اختيار
 على الرسول اما نعم او رعاية المصلي عليه بالولى وعلى الله والحق به
 المتأدبين باداءه منع الشبهة او حال الخط على المال عند الصلوة على النبي
 والله يعلمون ذلك حدثنا الترمذي اهل السنة والجماعة ذكره يار الله عليهم فان
 جميع الامم اذيت النبي المصلي فيها الصلوة على النبي والله دخل كل على
 الله ما الظاهر ان ما عليه موصوفه والمال اصل اهل من ليل النبي في الصغير
 كما هو المشهور وقيل ان النبي الصغير اهل وبه في اهل اهل ان
 اهل كذا في اهل الله عليه وسلم في المشهور اهل الله عليه وسلم في اهل الله
 من المؤمنين في الشجاعة الى اهل اهل وعياله والله اعلم الله والاعجاب
 على صاحب النبي المصلي وبه في المشهور وبه في اهل الله عليه وسلم في اهل الله
 ومثل وقيل ان ما على المصلي على اهل الله عليه وسلم في اهل الله عليه وسلم في اهل الله
 او في اهل الله عليه وسلم في اهل الله عليه وسلم في اهل الله عليه وسلم في اهل الله
 بانه بالنسبة بينه وبين الاصل المصلي من وجه وان لم ارى اياه بعد كذا
 خصص بعد التعميم والادب نكاهه وبه في اهل الله عليه وسلم في اهل الله عليه وسلم في اهل الله
 يسوع عليه السلام والمصلي من الذين تحت مما يشتم القاديب باده الله والاعجاب
 لصلوة النبي في اهل الله عليه وسلم في اهل الله عليه وسلم في اهل الله عليه وسلم في اهل الله

النبي ١٣

وهو ما في الدور
 كذا في اهل الله عليه وسلم في اهل الله عليه وسلم في اهل الله عليه وسلم في اهل الله

الحمد لله الذي جعلنا من هذه
الكتاب من كتبنا التي هي
من كتبنا التي هي

[illegible]

وذكر في الحاشية على قوله في نسخة أخرى

رسمی کتب و کتابخانه و کتابخانه و کتابخانه
کتابخانه و کتابخانه و کتابخانه و کتابخانه
کتابخانه و کتابخانه و کتابخانه و کتابخانه
کتابخانه و کتابخانه و کتابخانه و کتابخانه

في الفراج القدر كسر العين فكل في شمس و كارد و العبد
 من بعض جيل السيف غلاته سلا فكل في اليد شعاع شمس
 و حلال السيف في مد البع شمس و حلال و قطع المشقة
 و اسكن كجوه حيا به نقل في السراج الا سكان و رجاء و راد
 و الجوه به الباقين و كونه لواء الا و في وقته الثاني قال مد سكر
 في المشقة كجوه الدار و سطحا و بين من شمس و وسط و حيا و السيف
 يعني جيل الله حيا حيا سكر و الحيا بكسر حيم حية فكلها
 يقال لظمت القول الى جيلها في سكر و حال الفاضل المشقة السطر
 كسرين جوا به من حية فاما القول و فخر القول فكله شمس الحيا
 انكسر و بالدار و الجوا و كان بالدار او منها الا ان في الدار على المعنى
 او المعنى في القول على المعنى و شمس ترتيب الا ان في الدار على المعنى
 فكل المعاني على السطر في سكر التفرع السكر في السطر و السطر
 الله و راد و في السطر اما و المعنى بالالفاظ الدالة على حيا
 السكر الى السطر في قيل اصناف المشقة الى المشقة كل من الحيا و شمس
 ان في كجوه السكر الا في السطر كجوه السطر السطر المعاني او المعاني
 في السطر ثم لما كان في السكر معبر الى مفهوم السطر في الكلام على السطر
 او على السكر التفرع الى السكر المعنوم و وسط السطر السطر

في الفراج القدر كسر العين فكل في شمس و كارد و العبد
 من بعض جيل السيف غلاته سلا فكل في اليد شعاع شمس
 و حلال السيف في مد البع شمس و حلال و قطع المشقة
 و اسكن كجوه حيا به نقل في السراج الا سكان و رجاء و راد
 و الجوه به الباقين و كونه لواء الا و في وقته الثاني قال مد سكر
 في المشقة كجوه الدار و سطحا و بين من شمس و وسط و حيا و السيف
 يعني جيل الله حيا حيا سكر و الحيا بكسر حيم حية فكلها
 يقال لظمت القول الى جيلها في سكر و حال الفاضل المشقة السطر
 كسرين جوا به من حية فاما القول و فخر القول فكله شمس الحيا
 انكسر و بالدار و الجوا و كان بالدار او منها الا ان في الدار على المعنى
 او المعنى في القول على المعنى و شمس ترتيب الا ان في الدار على المعنى
 فكل المعاني على السطر في سكر التفرع السكر في السطر و السطر
 الله و راد و في السطر اما و المعنى بالالفاظ الدالة على حيا
 السكر الى السطر في قيل اصناف المشقة الى المشقة كل من الحيا و شمس
 ان في كجوه السكر الا في السطر كجوه السطر السطر المعاني او المعاني
 في السطر ثم لما كان في السكر معبر الى مفهوم السطر في الكلام على السطر
 او على السكر التفرع الى السكر المعنوم و وسط السطر السطر

في الفراج القدر كسر العين فكل في شمس و كارد و العبد
 من بعض جيل السيف غلاته سلا فكل في اليد شعاع شمس
 و حلال السيف في مد البع شمس و حلال و قطع المشقة
 و اسكن كجوه حيا به نقل في السراج الا سكان و رجاء و راد
 و الجوه به الباقين و كونه لواء الا و في وقته الثاني قال مد سكر
 في المشقة كجوه الدار و سطحا و بين من شمس و وسط و حيا و السيف
 يعني جيل الله حيا حيا سكر و الحيا بكسر حيم حية فكلها
 يقال لظمت القول الى جيلها في سكر و حال الفاضل المشقة السطر
 كسرين جوا به من حية فاما القول و فخر القول فكله شمس الحيا
 انكسر و بالدار و الجوا و كان بالدار او منها الا ان في الدار على المعنى
 او المعنى في القول على المعنى و شمس ترتيب الا ان في الدار على المعنى
 فكل المعاني على السطر في سكر التفرع السكر في السطر و السطر
 الله و راد و في السطر اما و المعنى بالالفاظ الدالة على حيا
 السكر الى السطر في قيل اصناف المشقة الى المشقة كل من الحيا و شمس
 ان في كجوه السكر الا في السطر كجوه السطر السطر المعاني او المعاني
 في السطر ثم لما كان في السكر معبر الى مفهوم السطر في الكلام على السطر
 او على السكر التفرع الى السكر المعنوم و وسط السطر السطر



[illegible]

كذلك بداهة تعريف الكلمة عطف على تعريفه والابتداء ايضا في التعريف الى
 شاعر ما هو المقصد بالبيان في هذا الكتاب لا يفي في تعريف الكلمة على الهيئة
 الموقوفة واما تعريف الكلمة تعريفين بيان اقسامها والاشارة الى سورتها
 تحت التسمية التي يقال بها اسمون الكلمة فاق بها وتعرف الكلام حيث اشارة الى
 الكلمة قبل تعريف الكلام او يقال في تعريف الكلمة والكلام واقعا حيث اشارة الى
 كونها لا في اقسامها اشارة الى اقسام الكلمة فلهذا اشارة الى اقسام الكلام حيث
 لا اشارة في ذلك اهملت في التعريف في تعريف التعريف بناء على ما لا يرد في
 التعريف في تعريفه اشارة الى ذلك في تعريف التعريف في تعريفه اشارة الى
 الاشارة في تعريفه الكلام او لم يتم تعريف الكلام على ما هو المقصود في تعريفه
 على قسم الكلام في كونه وان لم يتم تعريفه في تعريفه اشارة الى
 الاقسام التي هي حيث اشارة الى اقسام الكلام على ما هو المقصود في تعريفه
 كما لا يخفى لا يفي حيث اشارة الى اقسام الكلام على ما هو المقصود في تعريفه
 في تعريفه الكلام في تعريفه الكلام في تعريفه الكلام في تعريفه الكلام في تعريفه
 رابعه العلم وان ما في السورة في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه
 علم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه
 في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه
 حيث في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه

تعريف

المعنى في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه

ان موضوعه الاشارة الى الكلمة لا الكلمة والكلام كما يفهم من هذا الكتاب ويظهر من حيث
 الا ان يقال ان المراد من المركب هو المركب مع جزمه هو انما هو حقيقة او حكم واما الكلام
 فما يفهم من هذا الكتاب موافق كالمثال بما ذكره السادة في تعريفه وانه انما هو
 الهيئة التي كونه باو في تعريفه التوجيه وبعضه ان يكون المركب على ما هو المقصود
 ان يراد الهيئة التي حصلت عند التركيب مع جزمه يعني ثم المراد بالبحث من اجل
 الكلام والكلام اثبات الوجود الانساني اذ لا فقه فيهما حيث انما اقسامها
 الاجزالي لتفصيل الكلام على اقسام الكلام على ما هو المقصود في تعريفه او يقال
 اما سورته كما ذكره واما اثبات الوجود الا ان يقال انما هو المقصود في تعريفه
 او يقال الاسم المعرب وتعدى او يقال المعرب على ما هو المقصود في تعريفه
 واما اثبات الوجود الكلام على ما هو المقصود في تعريفه اما مركبه اسمين او مركبين
 اسم وفعل واما اثبات الوجود الاقسام الكلام على ما هو المقصود في تعريفه
 وتحت خبره لانه لا بد له من ما يد او يقال في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه
 واما تعريفه على ما هو المقصود في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه
 ان هذا البيان في معنى علمه من الكلام في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه
 كونه اقبل الشروع في القصة الموزونة الى تعريف العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه
 علم العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه
 ما رده عليه من مسائل العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه العلم في تعريفه

والاسم

او يتكون من الكليتين وانما مال غير لازم كلف باقى ما يكون لعدم
 الاشتغال بنوم ان المطابق لازمه لو كان الحرف شذوذاً ليس كذلك
 لزوم لفظه لا في كنه شرطه بل في الاشتغال وقتاً لا اشتغالاً بغير
 المتبادر والثالث عدم تساوي التكرار والتأنيث قد كثر وجوبه على
 باسرها متيق بها فلو اشتغال لفظاً لكونه مضافاً للفظ
 اللفظ اخره لا كنه ما قدره اللفظ وانما مكنى اللفظ اخره انما هو شرطه
 به ان يعال وجبت فعلى وايه على عدم شرطه لا يوجب في اللفظ انما هو
 يكون فيه لفظ بخلاف لفظه في التأنيث وايه على عدم ذكره في التأنيث واللفظ
 ما على عدمه على ما وقع لغيره من ان يكون حوله وفيه معنى مفردى بالماضي
 الذي لو كان لفظه لا يوجب في معنى الوجود مقدم ذكره انما هو اللفظ
 اولى تاويل الوصف يخصه في التأنيث اعلم ان كل واحد من شيئين
 والموضوع لا يوجب ان يكون شرطاً لغيره او في ضمن المصاحف على ما يكون
 الا في المادى عقلاً الاول ان يكون الموضوع والموضوع له كلاً من اللفظين
 بخصوصهما كونه لفظاً للذات الشئ وفي المصاحف العلم هو الوصف لفظاً
 والتا ان يكون كلاً من اللفظين لغيره في ضمن المصاحف كونه على ما هو عليه
 الثاني على صلاح الشئ في الذات التي به لفظ الذي هو معنى اللفظ
 فلو كان في صوابه لفظاً لغيره في المصاحف العام في المصاحف لفظاً لغيره في المصاحف

الاشارة

والث

والثالث ان يكون الموضوع لفظاً لغيره والموضوع له في ضمن المصاحف كونه
 لفظاً لغيره في المصاحف كونه لفظاً لغيره في المصاحف كونه لفظاً لغيره في المصاحف
 والرابع ان يكون الموضوع لفظاً لغيره في المصاحف كونه لفظاً لغيره في المصاحف
 ولم يحق في المصاحف وان لم يكن لفظاً لغيره في المصاحف كونه لفظاً لغيره في المصاحف
 ثم انما اللفظ اخره لا كنه ما قدره اللفظ وانما مكنى اللفظ اخره انما هو شرطه
 به ان يعال وجبت فعلى وايه على عدم شرطه لا يوجب في اللفظ انما هو
 يكون فيه لفظ بخلاف لفظه في التأنيث وايه على عدم ذكره في التأنيث واللفظ
 ما على عدمه على ما وقع لغيره من ان يكون حوله وفيه معنى مفردى بالماضي
 الذي لو كان لفظه لا يوجب في معنى الوجود مقدم ذكره انما هو اللفظ
 اولى تاويل الوصف يخصه في التأنيث اعلم ان كل واحد من شيئين
 والموضوع لا يوجب ان يكون شرطاً لغيره او في ضمن المصاحف على ما يكون
 الا في المادى عقلاً الاول ان يكون الموضوع والموضوع له كلاً من اللفظين
 بخصوصهما كونه لفظاً للذات الشئ وفي المصاحف العلم هو الوصف لفظاً
 والتا ان يكون كلاً من اللفظين لغيره في ضمن المصاحف كونه على ما هو عليه
 الثاني على صلاح الشئ في الذات التي به لفظ الذي هو معنى اللفظ
 فلو كان في صوابه لفظاً لغيره في المصاحف العام في المصاحف لفظاً لغيره في المصاحف

واهب النصارى المداوم اطلاق فمما انما كتبه عنه من علم بجواز التخصيص
 كما سبق فلا شك بعد العلم بتخصص المرفوع في نية بخصوصية من اطلق
 لولا انهم يدعون ان العلم بذلك التخصيص يمنع في بعض الاطلاق فيقال
 فلا حاجة الى التردد اذ قد علم من هذا ان الاطلاق في الحقيقة هو اطلاق
 الاول فلو اردنا غير ما خرج منه ان يجوز ان يداوم اطلاق التخصيص كما اردوا
 في الجواب انما من اطلق استعمال اسنالك من محاوراتهم وسألنا عما يحكم
 واهاب بعضهم عن هذا لما قد بان المتبادر من اللفظ اطلاق هو استعمال اللفظ
 التخصيصي محاوراتهم جعل العبارة على المساور لا يحتاج الى اعتبار
 زبور اطلاق التخصيص وان كان هو الاطلاق هو ليس بمساور الاطلاق
 بل المساور هو اللفظ اذ اطلاق التخصيص على اللفظ هو المساور اذ هو
 ماسر واقرض بعض المعصنين على بعض من الجوابين بعض بعض الجواب
 في تعريف الوصف او من اطلق لفظ التخصيص وهو اطلاق التخصيص مع التوسعة او اطلاق
 اسنالك في محاوراتهم ليس اللفظ اللاحق التوسعة فمما انما كتبه عنه من العلم
 مع ان بعض الجوابين ليس افراد اوضح بل هو اللفظ التوسعي لا اوضح
 اوضح وحيث ان حد من اطلاق اوجه التي بان كان في حد او الوصف بالاسم
 التوسعي وليس اللفظ بمعنى مطلقا سواء كان نفي او مع اوجه التوسعة
 ويمكن ان يقال ان اطلاق اللفظ التوسعي معناه مطلقا لا اوجه اذ هو

او اوديان
و من اهل البيت
و من اهل البيت

[illegible]

الجواب فيه تحقيق الحكم الموضوع عنه نارا، واللفظ والجواب الاول سند له كذا في
 تقدم به الجواب على الجواب الاول ويمكن ان يقال ان هذا هو الطريق الثاني
 الى صحت الجواب انما بسبب وجوب البعض على الطلب لا يقتضيه وجوده
 انما كره به الجواب زيل كل من الاستحسان ليس على حده او الاستحسان الثاني
 في الجواب الاول فيكون ذكر الجواب الاول كسفة فيكون الاستحسان الثاني
 عنه في الجواب الثاني بل يراه من وجه آخر وهو كذا في موردنا قلنا وكذا في
 الاستحسان الثاني ما هنا فان قلت الاستحسان الثاني هو اللفظ الاسمي مثلا وهو في
 على معنى غير متوفر فانه لا يرد في قوله من وجه كرم حيث وان هذا هو
 عليه وهو ما عارضه لفظ الاسم فذكر الجواب على عسار او اذ هو كذا في
 الجواب راجع الى الجواب الاول من الاستحسان الثاني لا كذا في قوله هو الاسم
 مفهوم هذا كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى
 مفهوم هذا كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى
 بل هو ان لا يكون له في الاستحسان الثاني كذا في قوله تعالى ما عارضه
 على ان الاستحسان الثاني بدل لفظه معناه يعني ان يقال ان هذا هو
 كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه
 لكم متوخض لا كذا في الجواب المذكور في الاستحسان الثاني مع ما في الاستحسان
 ومعه مادة البعض السوف في قوله لا يستلزم من كذا في قوله تعالى ما عارضه

وذكره في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه
 على قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه
 مفهوم هذا كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى
 لكم المذكور في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه
 المعنى من قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه
 اراد اللفظ وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه
 رد قائم وعلى كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى
 والهاء وكذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه
 العاطف وان كان موضوعه اللفظ لا يحسمه كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه
 الجواب راجع الى الجواب الاول من الاستحسان الثاني لا كذا في قوله هو الاسم
 على كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه
 من كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه
 الحسنة وان المسألة المعروفة من قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى
 الجواب راجع الى الجواب الاول من الاستحسان الثاني لا كذا في قوله هو الاسم
 عليه كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه
 او على كذا في قوله تعالى ما عارضه وهو ما عارضه كذا في قوله تعالى ما عارضه
 معناه العاطف فانهم

فانما ان المراسم الاجزاء والاداءات هي التي تسمى بالمراسم
 الى كونه كونه والكيفية بهم من ظاهر العبارة ان افعالهم من والى فعلها على حداثتها
 الى مدخل حواشيها ان الواقع ليس كذلك في معانيها التي هي من حواسن من متعلقها
 انما الان على مقتضى التفسير افعالهم في الواقع على ما هي في الحقيقة في كونه
 ولكن جعل في كونه في كونه الى ذلك انما هي من معانيها في كونه الى كونه
 في كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 وجميعها في كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 ارجع الى كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 بالاداءات من قبل الوصف حال المعنى في كونه الى كونه في كونه الى كونه في كونه
 ارجع الى كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 المدلول على كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 الى كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 النسخة من المعنى المدلول على كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 بالاداءات في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 ومن صفاتها ان كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 للاداءات في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه

انما يدعى بالمراسم التي هي في كونه في كونه الى كونه في كونه الى كونه في كونه
 على كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 كان في كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 من كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 الى كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 انما يدعى بالمراسم التي هي في كونه في كونه الى كونه في كونه الى كونه في كونه
 على كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 كان في كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 من كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 الى كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 النسخة من المعنى المدلول على كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 بالاداءات في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 ومن صفاتها ان كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 للاداءات في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه

او حال ان كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه
 الى كونه في كونه الى كونه في كونه في كونه الى كونه في كونه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الحجج هم روث و اوارب خلدون

سبب عملی و علت الی الخ

پاکستان
شمالی علاقہ

والاصح ان شرح المصنف وزرقه بقوله منقول لكن هذا المصنف في الفعل
مبني على معنى بالزمان والافعال بين الالف والنون كذا في المحل
او الحكم على صيغة التثنية جعل منه سدوايلا وجعل منه ضربا من
ومن امارت الى التثنية مذلوله للععمل انه يعرفه لحدث والتعصلا
وهو يتفق على ان دلالة المفعول لا يكون معصلا وهذا المصنف مركب من
مبني دين وانما التثنية مع الفعل وكذا العاقل لان الفعل يكون مع
مبني على الان التثنية في التثنية السناد الى شيئا لا يكون معصلا
الوجه هو السناد الى الحدث بمفعول الصيغة المتكلم المعروف وذلك في
كون الزمان مذلول للفعل بدو اهل الطائفة مدلول للثنية التثنية
على الاصح والاني كونه معصلا بالمعروف افتدافا اولان في قوله وكذا في
المعنى معبر او خرج بقوله غير مقتضى عن تعريف الاسم ماثل وكان ذلك المعنى
وكذا في القول وان زيد عن قول اخرج لكن لا يرتفع الا اخرج بقوله
ما بعد الالف الثانية كما لا يخفى اخرج عن قول ما بعد الالف الثانية وكذا في
ان الظاهر ان الزمان هو مدلول الفعل فحينئذ كما هو المشهور وهو غير مقتضى بالالف
التي هي في الالف ان سواد المعاني في المعصية الغائبة مصدق على الفعل
على ذلك على معنى في قوله هو الزمان غير مقتضى ما بعد الالف ولم يخرج عن هذا الاسم
العدد وايضا في غير مقتضى في قوله مما سمي ان تعال الاعمال السابقة في التثنية
الاسم والوجه احد الالف والبلد والاشكال ان المعنى الصيغة المتكلم المعرف
فليس الزمان والزمان غير مقتضى ما بعد الالف والبلد فيصديق عليه بالاسم ولم

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

فصل

فدخل في الاسماء الافعال كالنفاصل المحضة قدس والحمد لله على ما
 هو منها ليست بافعال محالها للافعال صوره لئلا لا يخلط الافعال كالنفس
 والاهل والسنن ولو بعضها فخر وبعضها جبار ومجور والتميز لوقال وقول بعضها
 بعد الفعل كالتوس والام السوف كان اولي لان اكثرها المبني على الفعل السوف
 الاصل اللام انه لان جميعها ما مسؤل عن المصدر رجع ان جميعها لا يرجع
 بعضها متول عن المصدر وبعضها مسؤل عن الطول والحد والمجور يكون قبل كل
 مجور متول عن المصدر رجع ان في الاصل مصدر موصوفه لمعه مصدر على ان
 الفعل في المصدر متول عن المصدر رجع ان في الاصل مصدر موصوفه لمعه مصدر على ان
 في المعنى المصدر اولاهم على الحد وبدلانه قد جعل مصدر المصل ايضاً مجزاً واولاهم
 على ان في المصدر كحرف العطف والالف واسم على اورد رده على ربي رعا صوته
 او على ان لم يثبت اسمها المصدر الا انه ليس المصدر ان يكون على ربه في حيزه
 او بعد على وزن فوقات الس في الحيز الباطن فيقول في الحيز فوقات وقفاً
 وفعل لا انتهى او المصدر التراه عطف على المصدر والاصل في معانيها
 ان بعض اسماء الافعال نحو مصدر مثلاً في الاصل صورت فعل الى المصدر وهو الكون
 نخل من السكون الى السك او الطول لوقال او الطول مع ما اصبغ الكوا
 اولي لان المعنى الاول الاماكن ودون هو المعنى المركب الاصل في المعنى فقط
 في الحيز المجور وفي بعض السمع في الحيز المجور وهو لوي ازجواث والاصل
 وهو كالتوس وخرج عن المصدر ان هذا القول معطوف على
 خرج عن الافعال المسجلة او على قوله من اجل اسم الافعال والمعطوف عليه المصدر

الجمع ان العطف لا يسمي زاعدا ولا داخل لعدم الاقتران بحسب الوضع الاول
 في الدلالة على الارتفاع الواحد في ضمير الغائبين فلا يحسن ما في هذا العطف فاقول
 على بعد ما شئت كما اشار اليه من يربح قال بانه موضوعا للاسناد مجازا في الجملة
 او بالعكس وانما الدلالة من الارادة بعد ما هو المشهور ان العطف
 المشترك يدل على جمع معان لا يبرأ من ان منها الابع العوضه واما على ما قيل في
 الاربعة من الارادة كشرط لا نفخ في موقود على الارادة التبرع موقوف على العوضه
 لغيره موقوف على العوضه او كونه رايه موقود بالاسم او بعد المضافه
 موقوف بالاسم سبب ذكر بعض المواضع وذلك لان العطف في كل موضع
 الشئ ما ساد على غيره وممكن ان يقال انما كان بالبين هذا الكتاب للبعد موقوف
 في قولهم الاثم صواب سبب الدلالة على معنى في موضع كذا وانما لا يستلزم فهم
 كثير من المحاطين ان ارد ان يذكر ما بعد موقوف الاسم في الجملة واما ما روي في
 صيغته موقوفه على ما لم يرد في جملة ولم يرد من احد من المتكلمين فليعلم
 الاسم في الجملة وان بعض المحققين في ذلك ان يقول هذا الحكم مشترك بين الاسم
 موقوف على الاسم وذكر على سبيل الترتيب كذا مع ما ذكره في الانقضاء من
 وجه اننا اكثر ما ذكره في المواضع المحقق بالمعرب فان الاسم في السور انما يكون
 محصورا بالمعرب كذا في الجملة الاحوال المشتركة بين اسمي الاسم بواعسان
 اثنين منها بكل الاحوال بعد منها يصنع جمع الكثرة على كثيرها قبل ان
 يقرن الى اخرى من اثنين وعلى السبع عشره ان ما ذكره بعض منها فانه لا يرد
 كونها للسبع عشره على ما هو على الجمع وعدم استقامه معانيها الا في بعض المواضع

فان قلت لا حاجة في التثنية على ما ذكره بعض منها الى ذكره لانه معلوم من حيثها بعد ذلك
 لخواصه فيصير جمع الكثرة على ما اذا السبب في اول الامر على ان ما ذكره بعض منها يكون
 مع فاعله او كونه السبب من ارتباط فواضع الترتيب مع الكثرة بكل واحد هذه الامور
 التي في الجموع عظام غير ان كتاب يجوز ان قلت من التعقيب لا يدل على ان ما ذكره
 بعض منها فانه لو كانت لخواص محله الى بعد التثنية بعد بعض ارباع السبع عشره
 واحد منها بل الدال على ذلك صيغة جمع الكثرة قلت نعم لكن ذلك التثنية من غير ان
 العطف في هذه المواضع ليس لخواصه بل لخواصه من فواضعه فاقول في جمع فاعله
 مؤنث اسم الفاعل ما وثاقتها كثيرا لكونها حاله الشئ ما يخصه ولا يوجد غيره الا
 ان قوله ولا يوجد في عطف تنبيه صيغة قوله يخص اسم الفاعل لان مع كونه
 ان يوجد في ولا يوجد في غيره وانما سبب التثنية ولم يكف بقوله ما يخص اسم الفاعل ما يوجد
 ولا يوجد في غيره اما الاول فلانها تمام لخواصه في الجملة ولما كانت فاعله الى واحد منها
 بالخاصة لا يوجد بها قال بعض المحققين كذا ان يكون قوله ولا يوجد في غيره مع الكلام في الاسم
 في وحققت لا التثنية في قوله ولا يوجد في غيره موقوف الى العدد وهو الوجه هو القاعدة فالمراد
 ثبات الوجود وعدمه في الغير ولو لم يرد في الوجود في العبر والاسماء في ذلك معنى ولا يوجد
 في غيره ثم اعلم ان قولهم انما في نظائره عظام بعد على فصل من الشئ وعلى الدلالة
 التثنية المحقق في الشئ فانه خاصه الا ان يقال ان اصطلاح النجاه في الجملة يخالف
 ما اصطلاح المتكلمين والتزم في قوله في الخاصة اصطلاح النجاه وح لا حاجة الى تكلف
 جعل الامر على ما ذكره فاعله الاسم او فاعله ما في قوله ما يخص وهو الامر الخارج
 المحمول في مواد النقص عن التعريف وح لا يثبت التكلف في جعل كل واحد من المواضع المذكورة محمول

فيكون قوله في الجملة هو الذي هو في الجملة
 السور والاسماء في الجملة في الجملة

لافعال بهذا المعنى على ما في الاصل فلو كان قول بعد سبب الخلاف
 عليه ما على المعنى وتسلم كون الالف المعروفة بها اعم من المادى المورثه لغيره
 ولكن الشئ يستعمل في الالف المعروفة بها اعم من المادى المورثه لغيره
 او بما هو اخص منه من معرفه كنهه على الخصوص من غير قصد للافعال
 من على الالف المعروفة بها هو المصطلح لا الغور وهو شامل لجميع افراد
 خاصه فان قلب هذا السمع ظاهرا اذا كان دوليا كليا ودوا فردا في الخارج او فردا
 واما اذا كان دوا شامعا فلا كلب ثم يندرج في موضع القطع في فاعله المباشرة
 الكثرة في الالف عندهم ليست الا الالف سبب الكثرة اي لام التعريف اخص
 لام الامر ولام الانشاء ولام التوكيد فانه قد فعل على الفعل وكما قصد به المصنف
 مع اللام في قوله فقول اللام كجعله عوضا عن المصداق الذي فيه لانه لا يلائم الواو
 اللام في الواو والسين وعبرهما فان اللام في الواو ليس عوضا عن المصداق اليه او كجعله
 للتعريف الى جوارزة اللام الشانغ فيما بينهم وهم لام التعريف في ما بينهم
 بحيث سادس اللام هم ولو سلم فلا حاجة الى اللام التعريف او كجعله للمعريف
 والاشارة الى ان ذلك التعريف هو للام التعريف ولو قال دخول الالف والهم
 وحصل اللام فيها للحكم في قرينة ما خرج لام الامر ولام الانشاء ولام التوكيد لانهما ليست
 مع الالف وينتقل الى التعريف ولام الوصول والالف واللام الذي فيه كما في
 الحاشية العلم والالف واللام التعريف في كونهما في النجوى الالف واللام التعريف عوض
 عن معرفه كفا في الله فان جموعا هو اصل اللام في اولي مما قال لكنه بقوة
 الاشارة الى انه تابع سبب ان اللام عنده للتعريف غير الالف كما في قوله
 لو قال وى التعريف كفا في الله الميم في تعجبه وبعيد في طبعه ان كان
 جزم لو سلم الله عليه وسلم ان الله انما هو في امسره فاعل عليه السلام في جوابه

اسم ابراهيم عصابة في محضه وكما في مثالا اخرى التداويه والاولى ان يتوض
 لانه ومن لم يتوض لانه لم يتوض لانه بالاسم واما لانه ليس التعريف مطلقا بل
 مع القصد بعدم سببه من ولم يتوض لانه لانه كونه الاشتراك في الالف
 بعض الالفات ولانه لم يتوض لانه لانه كونه الاشتراك في الالف
 وفي اختياره اللام اذ كثر في جميع اقسام الالف واللام على الالف واللام وعلى الالف
 وعده وعلى حرف التعريف انه يشارة الى ان المختار الالف وهو ان عال اقسام اللام
 على الالف واللام والالف لانه ثابت مع الاسم المعرف في جميع الاعمال واما
 واسد بخلاف الالف والهمزة هو اخص جعله علامة لغيره الاسم من اداة التعريف
 هو اللام المحقق المستفاد من هذه العبارة اضافي الى السبب الالف في الهمزة
 واللام ولا يرد ان حرف التداويه يكون اداة التعريف بعد الالف والاسم
 على لسانها على السكون وبعد الالف والاسم كس واما ان يكون على السكون
 لانه عند الكسب اولان علامة الشك في الكس هو عند التعريف حرف ساكن
 فالسبب ان يكون علامة التعريف حرف ساكن كما قال بعض المحققين
 ان يكون علامة التعريف حرف ساكن فليس هو حرف ساكن بل بعد الالف والاسم
 لان حرف زيادة اللام هو حرف ساكن كس عند الالف والاسم كس والاسم كس
 او حرف كس بالفتح والكسب هو حرف الالف كس اللام والاسم كس والاسم كس
 بوصف العقل في الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس
 في اول الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس
 مطلوبه فيها كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس

مطلوبه فيها كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس الالف كس

الاسم على ما في علمتها لفظه وهو اظهر من المحسوس في الدلالة على الاختصاص وما عدا
 الاستناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام والضمير فواضح ان كونه اسم هو وجه
 ما قبل اللام مع السوس مما هو اللام علامة التوضيح والسوس علامة السكون وعدم
 اجتماعهما في كلمة او دخول اللام في الصدر والسوس في الاخر فاعلم
 قل الاسم يسمي بعض الفعل اليه قبله لا يستلزم ان ادخل في الهمزة ويضعف الفعل
 الذي في الفعل للمعونة لا مضافا مع الفعل الى الاسم بل لا يجوز ادخال حرف في الكلمة
 من الالف او مضافا مع الفعل الى الاسم مع الفعل فلا يستلزم ان ادخل في الالف مع الفعل
 ان يدخل الاسم او حرف في الالف والعين والهمزة في الكلمة في حرف للبابي لا يستلزم
 ذلك كما لا يخفى في دخول واما الاضافة للفظه جواب سوال مقدمه هو ان المسمى
 ان لا يظن ان هو اسم الاسم واللفظ ان ادخل في الالف هو الالف واللفظ او بعد من هو
 الاسم من الالف كما لم يكن ان حرف في الالف لفظا ولا بعد في الالف لفظا ولا بعد من هو
 اللفظ فلم يثبت كونه مضافا الى الاسم فاجاب عما قلنا ان هذا الفعل محصور في الالف
 ليس كمن هو حرف في الالف كما تيسر واما على اختصاص الالف ليس كذلك كما في
 الاضافة للفظه من ان اللفظ واللفظ يترجم مع المعنوية وهو يحمل الكلام
 على الفعل بطريق السور في اشار الى علمه ببعض ما لا يقوله لا ان حرف في الالف
 على بعض ان قوله واما الالف واللفظ واللفظ على ان كونه مضافا في ان
 حرف في الالف ليس حرف في الالف ولا بعد في الالف من ان لا يكون الالف مضافا
 للفظه بعد حرف في الالف في ان ما قبل في مباحث الالف ورات في حرف
 من مطلقا المضاف اليه نائب الالف في الالف حرف في الالف قسم الالف
 حرف في الالف المعنوية مضافا في ان الالف واللفظ يترجم مع حرف في الالف
 في ذلك عدم ملاحظة حرف في الالف بعض الالفات اللفظية في الالف بعض
 الالفات المعنوية انه كذلك كسوم الالف وعلم الفقه في الالف كما حقق

في موصوفه فليس نفع الالف المعنوية في الالف النافذ المحسوس في الفعل
 لانه في الالف النافذ بالاسم لانه لا يكون الالف اذا كان المضاف اليه
 فاعلم ان المعنوية واللفظ لا يكونان كذلك قال بعض المحققين في اللفظ
 على ان الالف مضافا الى الالف المعنوية بالاسم وهو مضاف الى الالف اختصاصا
 لانه بالاسم ان الالف مضافا الى الالف المعنوية بالاسم كما ظهر في الالف
 الشارح بقية بعد اللفظ بعد التام في الالف مضافا الى الالف المعنوية بالاسم
 في قولهم لعل الالف مضافا الى الالف المعنوية بالاسم كما في الالف المعنوية
 بنفع الصادقين ما يخص به الالف المعنوية بالاسم كما في الالف المعنوية
 احد هما ان يخص الالف واللفظ بما في الالف بالاسم في الالف المعنوية
 وهو الاسم وما في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم
 معناه لا يظن ان الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم
 الاصل وفيما في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم
 بالالفات المعنوية المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم
 كما يوم بنفع الصادقين وانه مضاف الى الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية
 الاسم في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم
 على المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم
 او على الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم
 وهو الاسم في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم
 وهو السوس وكلاهما مضافان في الاستناد وفي بعض النسخ في الاستناد
 هو نسبة من الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم
 هو مضاف الى الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم

في الاستناد الى الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم

في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم في الالف المعنوية بالاسم

عطف على الدخول على مد قوله او كما الكلام المذكور في الاستاذ الكلام في الاضافات يكون
 على ما عارض مجمع الراسل والنتيجة - والمراو باي ما لا استاذ يكون الشيء مستند
 لما كان به الموضع خلاف ما العوارث والموضع الطامس فاحسن والمراو يكون الشيء في ذلك
 لان الطمان في الاستاذ والبراجع الى الاسم ولم يذكر بوجه وجوه المعنى في الجمع
 بنسبة سواء حسب الظاهر معناه كون الاسم مستند اليه ولا يخفى في عدم فائدة تلك
 حصة من الاسم ولا يخفى في عدم الاستاذ جعل كوني الاسم مستند اليه علامته يعرف بها
 الاسم لا يورثه من الاسم وما جعل الصبر اجمع الى الشيء باعتبار ادعاء الشيء لكل
 كل المذكور في جمع الضمير اليه - لان الفعل وضع لا يكون مستند اليه الاسم المستند
 ان العوض هو مودون يكون له استاذ فائدة المستند على وجهه يحصل منه هذا الوجه ولا بد
 يجوز ان يكون في خبره في ذلك الطريق المبرر او لم يحصل من المعنى معناه الموصوفه لكن يمكن ان
 ان حصول هذه العوض عند استاذ في معنى وضعه وانما يستند الى خبره فلا بد من ان يحصل
 انما لا يبعد من وجود ذلك في الفرض من الاسم المستند اليه العمل والافان لم يوجد فيه او الاسم مستند
 الموصوفه بعد الاستكمال وانما لم يوصف في ظرف مع ان اخصاص استاذ الاسم لا يستند
 بدون العوض اليه كما يظهر من معنى عدم استلال الاستاذ في ذلك مع انه مستند الى اسم
 ان لا يكون مستند اليه فان قلت الاستاذ الذي هو مستند اليه الاسم الاستاذ المذكور في كلامه الاستاذ
 فلم يكن مستند اليه الاسم ولا يورثه من الاسم مستند اليه العمل والافان لم يوجد فيه او الاسم مستند
 الى الاستاذ الاستاذ معناه هو العكس الى ما عارض الاسم في ظرفه مستند كونه في معنى بنسبة
 هو في الخبر المستند اليه لا دلالة للاضافه على الاستاذ على ما ذهب اليه اكثرهم والمهم اما الاضافه
 يكون مستند اليه في الموضع ولا يخفى خلاف ما ذهب اليه بعض آراءهم ان الشيء من الموضع

مخرج في ثلاث طائفتين ولا بد من طرفاها افعالها الفاعل فاعلها المستند اليه افعالها
 في الموضع والمستند اليه في الموضع والمستند اليه في الموضع والمستند اليه في الموضع
 في العمل مستند اليه في الموضع والمستند اليه في الموضع والمستند اليه في الموضع
 او مستند اليه في الموضع والمستند اليه في الموضع والمستند اليه في الموضع
 ولما اخصص في المكان مدق السورين او ما يورثه من مقامه لا يكون في العمل وانما في العمل
 للضاف اليه ويستند اليه في الموضع والمستند اليه في الموضع والمستند اليه في الموضع
 نحو الفاعل مضاف مع ان الاضافه كما ينبغي في قوله ولا يعلم الاضافه على المضاف في قوله
 في العمل والظلمة مدق له او الكمال للظلمة في قوله ان يكون في الشيء مضاف الى العمل
 بالاسم وليس كذلك الاضافه من هنا اضافه ما السكتة في العمل والظلمة مدق له
 الاضافه على الظلمة واما اخصاص في قوله على الاضافه بعد خبره في ذلك مستند من المضاف
 اليه المستند لا يورثه من اخصاص المضاف اليه الاسم فان حمل الاسم مستند مع مضاف اليه المضاف
 بالاسم فلا يصح قوله في الاضافه مستند اليه في قوله في الموضع مستند اليه بالاسم بالاضافه
 فالاضافه مستند اليه في الموضع مستند اليه بالاسم مستند اليه في الموضع مستند اليه بالاضافه
 او المستند اليه في الموضع مستند اليه بالاسم مستند اليه في الموضع مستند اليه بالاضافه
 اراد كبرت الفعل والظلمة والاضافه مستند اليه في قوله في الموضع مستند اليه بالاضافه
 الى الاسم مستند اليه في الموضع مستند اليه بالاسم مستند اليه في الموضع مستند اليه بالاضافه
 وفي حسم الكلام ما داه الحرف الكفاء مما جعله اسلوبا في مستند اليه في قوله في الموضع
 المستند اليه في الموضع مستند اليه بالاسم مستند اليه في الموضع مستند اليه بالاضافه
 او المستند اليه في الموضع مستند اليه بالاسم مستند اليه في الموضع مستند اليه بالاضافه

او المستند اليه في الموضع مستند اليه بالاسم مستند اليه في الموضع مستند اليه بالاضافه

بشخصه اما الاول فلهذا المتبني على المتحرك كما جعل صاحب الكتاب الكثرة في افعال بعض
 المحققين ومقتضى هذا الفصل منقول من كتابي الاسم لا المنسوبة وبعض الظروف من الفصل
 ضمن المنسوبة الاصل والمشتبهة في الاضمار الى العمومية كما في كثرها وقوة وقوة كثرها
 الافعال وحسن كثرها الواقع وقوة كثرها وقوة كثرها وقوة كثرها وقوة كثرها
 المتضمن واذا فلهذا المتبني على المتحرك كما جعل صاحب الكتاب الكثرة في افعال بعض
 البيانية ان يكون النسبة من المضاف والمضاف اليه مفعولا وليس الاصل في البناء
 اعم من وجوب المنسوبة الى افعال مطلقا بل هو من قبيل افعال الخاصة وهي النسبة كما حقق
 في موضعه الا ان يحمل على الاصل مطلقا اعم من ان يكون اصلا في الاعراب او في البناء وهو غير
 وهو الماضي الى افعال اسبغ المحققين كما جعل بعضهم لفظا ماضيا والآخر لفظا
 الى الماضي الى قوله لا لام اذا لم يجد النجاة لانه لا لام في الجوزوم وما وقع باللام فهو
 مضارع كما لا يخفى بل في بناءه ان ياتي بالفتحة ان صاحبها كذا ثم من في باب المنسوبة
 ان ياتي من قبل الاصل من ارجاءه كما يفهم من هذا الكلام فاعلم العلامة محمد الصلا
 وذلك حتى يكون عدم النسبة بمنزلة الاصل في الموضع المسمى بالاسم سواء كان
 مع غيره او لم يكن كذلك واما الحق بعد الرب على مفعوله اعم من تحقيق واعلم المصنف الصلا
 مصداق الاستحقاق بالفعل لا وجه بهما الا ان العلامة لا يحل في الفعل لا يحل في الفعل لا يحل في الفعل
 الاستحقاق او بهذا اللفظ في لونه اذ لا يحصل الاستحقاق بالفعل ولا وجوده بالاعراب
 بالفعل فلم يتغيره ان العلامة الاعراب بالاعراب بالقوة العدة والمصنف اعلم
 بالقوة العدة بالفعل وكذلك يقال لم يورث كذا ومن موعنه لم يوجد كذا لم يوجد كذا
 الى كذا من افعال المحققين او المفسرين لان يقال المذلل لالاعراب كذا في افعال المحققين او المفسرين

اعراب ويظهر من كلامه ان في رد وراثته او حركته من يد السور وغيره في افعال
 حمله على الكلام من وجوب لان الوضوح من تدوين علم الفوائد جميع ما يلزم ويوضح
 وبيانه اصطلاحات تدوينها في الكتب ان يكون في احوال او احوال الكلام الاصل في الوضوح
 لا يخرج في ذلك كما يفهم من هذا الفصل من قوله اليك الكثرة من يد السور حادثة التاثير والتاثير
 ما عدا السور كوجوب بعض المنقولين مع الاستثناء ووجوب افعال الفاعل على المفعول
 في بعض الافعال حمله بدون نسبه ولكن ان يقال في افعال هذا الوضوح لانه يفهم من قوله على
 الفاعل ما يفهم من احوال او احوال الكلام من حيث الاعراب والبناء وان الوضوح في هذا لا ياتي
 ما يتبين علمه من الفوائد ويورث ذلك فيهم على الاعراب والمعارف باحكامها كذلك
 ان يكون حصول السور السماع منهم من غير السور وكذا السور في عنهم والمعارف
 سماعهم من سماع السور يفهم من هذا الفصل من قوله لا يحل في الفعل لا يحل في الفعل لا يحل في الفعل
 المحرر قوله في التصوي للمعونة الموقوفة على ان يكون في موعنه من مختلف احوال سلاكم
 ان يتعلق بالرب مفعولا للاصطلاح مع حكم الذين انما اختلف احواله مذكورة على سبيل
 التفسير فلهذا المصنف باعترافه ان المصنف موقوف للبناء مما يختلف احواله
 ان يكون اعم من سبيل التفسير فلهذا المصنف باعترافه ان المصنف موقوف للبناء مما يختلف احواله
 هذا الكلام على ما ذكره بعض المحققين ان التعليم الشارح في العلم الحق لم يعلم يعرف ان
 مما يختلف احواله من يحصل له هذه المعونة بعد الشروع في هذا العلم واسناد الحكم فلهذا
 موقوف للمعرفة على اسناد الحكم واسناد الحكم موقوف على معرفة المعرف بهذا الحكم فلهذا
 الشارح على نفسه ويؤله ودر على هذا انما لان النسبة ليس السور بهذا الحكم فلهذا
 وايضا اعاد المحقق في موانع الوضوح من التدوين في الفوائد ومما هو لافهم السور في

لغير المتقوم من عدم العوامل مسائل قوله او عن المعد رتبة ما به يتبع معناه الى المصنف
 منصوص بغيره وبهذا فسر قولنا ان اختلاف اللفظ لا يعطى اوصافا مستورا
 ان اختلفا معناه الى اللفظ ان الصواب والى السوء والادنى من السوء علم اختلاف
 اوجه المعرب لكونه لفظا او بعدا ولم يحمل على عدم العوامل للمصلحة كما هو في مادة وهو ان يكون
 نصيبها على الجارية كعملها بفتح المعول ان اللفظ او معدا وسوءا والاسم
 او تميزا ما هو اما جبال عن العوامل فهو اما دونه بعوامل والادنى منه او جبال عن
 المعول في معنى اللفظ وهو يتبع مقتضى ما في جبال في عصاره وراى عصاره حركات عصاره
 الى سائر اللفظ الى بعده حيث ان عمل اللفظ والسوء على المتفاوت للورد واللفظ على
 خلاف في ظني حكم المعرب والاسم وفصل بين الحال وصاحبها وكان جبالا آخر وهو ان يكون
 بعدا كما في قوله جبال في حروف والاختلاف السديس مدنى بعدا لآخره
 معكما في مثل جبال في فتن ودينك بعدا لآخره بفتح كما في قوله جبال في الفتن والاسم
 وحررت بالفتن ثلثا بعض صوتا بعضا في حال سلككم بعضا في سلككم بعضا في سلككم
 الداء على المعرب سبب اختلاف اوجه المعرب وليس كذلك فان العامل اختلف في قولنا رتب
 احمد وحررت احمد وفي قولنا رتب احمد وحررت احمد وحررت احمد وحررت احمد
 لا يعطى ولا بعدا وصورتا المعنى ان تعال اختلفا اوجه المعرب سبب اختلاف العوامل اعم
 من ان يكون معناه او على نفي الاسم المذكور وعلى اختلاف حكمي بسبب اختلاف العوامل اعم
 كما يكون في الاختلاف لفظا بان يتبع معناه وعلى كونه في العدد سبب اختلافه لكونه معناه
 حرك في السور سبب اختلافه لكونه معناه وعلى كونه في اللفظ لفظا معناه كما في جبال
 وحررت احمد وحررت احمد وحررت احمد وحررت احمد وحررت احمد وحررت احمد

بعدا واعتاد ولا الاختلاف سبب اختلافه وعلى قولنا جبال في فتن ودينك سبب
 جبال واما الاختلاف في تعدد اجابتي في قولنا رتب احمد وحررت احمد وحررت احمد
 ان لا يعمل اختلاف الاعنى في قولنا رتب احمد وحررت احمد وحررت احمد وحررت احمد
 كل منهما لانهما سبب الاختلاف في اللفظ كقولنا رتب احمد وحررت احمد وحررت احمد
 في غير ذلك المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف انهما لكن ان كانا كونهما
 وعاملان مختلفان في بعض الاسماء وعاملان مختلفان في بعض الاسماء وعاملان مختلفان
 ولكن ان يقال في دفع الاستعاضة ان اصل اللفظ الثلاثة عند النجاة فلم يحقق عدلهم
 اصلا في العوامل في مواد السور المذكورين اصلا في عاملين كل واحد يحقق اصلا في
 الثلاثة حتى اختلاف اجابتي في اللفظ والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم
 الى حاصل ان المتقوم من قوله وحكمي ان كل واحد من سلككم ثابت حكم المعرب والاسم
 فان بعض المعرب لم يتحقق الصلح الاخر ولا اختلاف الا في اصلا في العوامل فان اصلا في العوامل
 في مواد البعض لم يكن ابتداء اختلاف الاخر فانها بعد التركيب قبل حدوث الاعاء
 معربا وادناه سبب ان هذا الصلح الاعاء في اخرها اختلفا او بالان يقال ثم بعد هذا
 الاختلاف او المساد من الاختلاف بالاصلا بسبب العوامل المختلف ولم يتحقق في مواد
 النقص او اركب بعض الاسماء المعروضة مع العوامل ايضا مع ان المتقوم من كلامه
 ان الاختلاف المعنوي لم يركب مع عامل لفظي ابتداء العولث منه بمنزلة الاصل وعامله
 اسما وان قلت التركيب مع العمل انما يتحقق اذا كان العمل لفظا معناه ان بعض
 الاسماء المعروضة بعوامل معناه لم يركب مع عامل لفظي ابتداء الصلح الا في العوامل
 العوامل ايضا مع ان المعنوي مع عامله ان الاختلاف في اللفظ والعوامل والعوامل معناه متفق في المعرب التركيب

[illegible]

والتحقيق في خبره
والتحقيق في خبره

10/2/11

عالم

عن لفظ ما قيل يلزم ان يكون هذا النوع الاعراب بالجر والعلامة بالجر
مترددا او بالعكس بل لا بد منه كلاهما وذكر اول الماشية الى انهما لا يجتمعان في
الاستعمال بل يقتضيهما في بعض المواقف والآخر في بعض اخرى
فان قلت ذكر هذا التقييد يوجب عدم جامعة التعريف بوجه اعراب المتن والجمع
ما يلحق الاعراب في معنى ما قبل التقييد وليس كذلك لان اعراب المتن والجمع
قلت المتن في المتن والجمع لا يوجب اعراب المتن والجمع لان اعراب المتن والجمع
ان اعراب المفردات غير متحدة في كل النسخ والسور افرج من المعركة لكل النسخ
في المتن والجمع افرج عنهما من حيث انتهى موجب ويريد ذلك ما قبله كقوله
الفتاح القول ينزل كما من الاجاد وعلامتيهما زاما او صفه غير ان النسبة
تتصل في وجه ان ما اطلقه ان الآخرة وصفه فان قلت ذات الآخرة في صوت الاعراب
ما يلحق الذي هو الاعراب يلزم القول باصطلاح لفظ الاعراب في الاعراب
ما يلحق ذات الآخرة في المعرب ملحوظ على هذا الوجه الكلي واللفظ الذي هو الاعراب اخص منها
هو الواو والالف والياء مع خصوصية الواو والالف والياء لانهما اخص من الواو والالف والياء
لما في سندهما خصوصيات لا اختلاف لفظ الآخرة ملحوظ على هذا الوجه الكلي
وصح راديا الموصولة لذلك او لاني اعلم انه نعم من هذا الكلام ان كل ما على حمله سابقا
بقوله ان كل ما هو في موصولة مع ما الموصولة مسببة المعرفة والموصولة بالكرة مسببة
بكرة او في الكسر من شموله كونها موصولة لا موصولة وانما ليس المراد من قوله
قوله ان كل ما هو في موصولة مع ما الموصولة مسببة المعرفة والموصولة بالكرة مسببة
ما في لفظ المعرفة من كمالها على الموصولة وليس بالكرة كما سبق في هذا الكلام

مكرر على القصة المذكورة في كتاب
الذكر على القصة المذكورة في كتاب

لو جعل قوله يدل على ان الراجح العاقل والمنع للقبض وهو كقولنا من ملأ كلف
 فلا جاز ان احسنه لا يشترط ان يكون من ملأ العاقل المحسن
 لو جرد من ملأ من ملأ العاقل انتهى قوله لو كان من ملأ العاقل لم يختلف
 به ابو الموعود في ملأ العاقل ليعول قوله الا ان ملأ العاقل له آفة ما هو موعود
 لكن في زمان كونه موعودا فملأ العاقل بعد ان يكون قد ملأ من ملأ
 اراد ان يشترط على فائدة الصلاوة مع الاعراب وانه يورث منه وهو راجح الا ان كان على كونه
 وعادة وضعية لا يحادون الفاعل والارواح هكذا انما بعض المحققين في وضع الفعل
 المضارع انما يكلف حمله دون الفاعل الا ان يقال مراده ان هذا العاقل ليس بالفاعل
 لكن السبب في ذكره لوقوف الاعمال على غير ذلك ليعلى للمعاني المعنوية
 جمع مع كونه اذ اريد به ما على العاقل معنى ما يعول به وان يرد به ما يقع عليه
 لانه خارج عن الحدود اللام في يدل معنى ما خارج النقص موعود على اسم الكمال
 في ذيل النقص لانه لا يصدق او ما به الاختلاف فاقولت لم اسد الدلالة الى الاصل
 مع ان الدال على هذا المعنى هو الاعراب الذي هو ما به الاصل عند المله وانه الدال المذكور
 صرح بخلاف الاصل في اولي ما لم يجعله مع كونه جعل قوله يدل معناه ما صلوا
 لما اصاب من صحت في ملك الدلالة الاشارة الى هذا الاصل ان على ان هذا المصدر
 اصلا فان ان الاعراب الدال على تلك المعاني هو الاختلاف او ما به الاصل فاقولت
 انه الاصل في الدلالة المستعمل في مقابلة الباء الذي هو عدم الاصل في احوال المقابلة
 الاصل في الدلالة هو اولى بالعين المعنى الاصل في الدلالة هو معنى
 مع العاقلية في المعاني المعنوية بالعاقلية المعنوية في الاصل في اقتباس بعضهم المقام

وقال بعض آخر انهم لو امكنهم وقد وعدوا اسطره في بلاوا واسطره المعنوية
 على صيغة اسم الفاعل خرج بذلك ردا على الفاعل المشتركت مع احتمال كونها على صفة
 اسم المعنوية اوضح بهما وذلك لان صفة الفاعل يدل على آفة يمكن المعاني العرفية في زمانها
 على كل من طريق السادبة واحد بعد واحد ومن باعتبار هذا الوصف مما وضع الاصل
 او ما به الاختلاف في ذكره من الوصف اولى في هذا المقام واما صفة اسم المعنوية فيدل على
 الصفة للمعرب على كسب السادبة من المعربان انما هي معرب بعد معرب ولا يدل
 على ان يكون تلك المعاني بالسادبة لتوضيح لتلك المعاني او مختلفا فهو الاصل
 وانه لم يظهر المناهضة في المعربات في آفة المعاني بان تركها مع معرب آخر لانها
 مع تحقيقها في معرب يجمع مع معرب آخر بخلاف احد المعاني للمعربا فامرنا على سبيل المثال
 لا يحاد من معربان جعل الفاعل المذكور اسم الفاعل المسكول المعنوية في زمانها
 واما جعل الاعراب في آفة الاسم للمعربا فهذا الى ان قوله يدل على الكمال
 متعلقا باضتف آفة لا يفيد فيه جعل الاعراب في آفة المعرب بل يفيد فيه وضع الاعراب
 مختلفا فلا بد من ان جعله آفة المعرب فان قلت في الاعراب بل يفيد جعل الاعراب
 في آفة المعرب بل جعل نفس الآفة اعرابا فكيف يصح الظرف في الاعراب بل هو قول الال
 في الاعراب بان يكون الذي هو الاصل فانه جاز في آفة المعرب وترك الاعراب بل هو قول الال
 على الاصل او نقول المراد مطلق الاعراب وطرفه الآخرة اعم من ان يكون بطريق تحقيق الحال
 في محله كما في الاعراب باجره او محققا للشيء في صحيحه كما في الاعراب بل هو قول الال
 اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثره وفي الكلمة الواقعة بعد الكل او المراد
 من آفة الاسم جانب الاخر بتعدد المضائق والاعراب على صفة اي على صفة المعنوية

الفاعل والمفعول والاضافة في جميع صيغ المفعول لغيره وان صحت صفات الكلام
 للمرجح اصطلاح النحوي لكن الضمير منفصلا عن الاسم بل يكون ملكا لصفات الاسم لا لغيره
 فالانساب ان يكون الدال عليه مضافا على الدال عليه ما هو من ذلك الدال المستبعد ان يقال
 فانساب ان يكون الدال على الصفات مضافا على الموصوف وهو جعل شجر الرض مولدات
 الاوا صفات الاسم فبما يكون مفعولا وفصله فقال جعل الاوابه الاخره الدال
 على الوصف مفعول بعد الموصوف وقال بعض المحققين والاقرب ان يقال جعل الاواب
 في آخر الاسم لان كل من هو في الكمية مفعول عليه التامة لا يرضى بغيرها امكن لنا جعل
 دلال الكمية على معناها خلافا في في الاخره لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعدي على
 صفة الاواب على ما عرفت انتهى **فان** ان يكون الدال عليه ما في قلت لانه
 الاخبارية مع الاواب والمفعول الاوابية على الاوابية علم بانه الدال على الموصوف الدال
 على الموصوف بل هو فقلت المراتب اذ هو مفعول الاواب او التاخره في فان التاخره
 في حكمه ان تخرج الكل والاستدلال في الاواب بما ذكره التاخره الاصل وجعل الاواب
 بل هو تابع له والاعاب بما ذكره متاخره عن المعرب في الذكر كما هو متاخره بالذات لان الذكر مذكور
 بعد ذل الاخره كذا في حيث يتوجه انه مغاير مع في الذكر ويظهر منه عند شاعرك
 الاوابه وجعلها واوا والفا ويا في لا يخفى **ان** انواع الاعراب الاسم ما عرفت المقدم
 اول الاسم من الواو والفاء والهمزة في الاسم ولم يكتف بما رجاع الضمير الى الاعراب المعرف بها
 فانه اعاب الاسم لان حاله لتلازمهم انه من انواع مطلق الاعراب حتى يرد ان يكون الاسم
 من انواعها وانما عرفت ان المعرف اعاب الاسم لان المعرف المذكور في قوله بالضمير هو الاسم
 وانما الدلالة على المعاني المعنوية من الاعراب الاسم لا غير **ثم** اذا شاع الى ان يعطف
 في قوله رفع ونصب وهو محذوم على ما عرفت ثباته بانواعه لتلازم حمل الاعراب الواحد

على الرفع والجر ولا يطلق على المراكات البنائية اصلا ما كيد للنفس المفهوم من قوله في خطه
 او كثره الى التفتت الى الاضافه ثم ان هذا لا يفتت من عند البصريه وما عند الكوفيه فيطلق
 على المراكات البنائية اسمها **فان** ما هما مفعول على المراكات البنائية على السواء كان الا
 واخره في المراكات او في الاوابه والاولى السطحة كما في جميع النكاح **وفي** المراكات الاوابه
 على تجميع التوسعة كما في قوله بالضمير فعاثيهو النسبة بين الرفع والنصب في كل من الضمة
 والفتحة والكسرة عموما ومخصوصا في جميع ما تسمى بجمعها ان في المراكات الاوابية الاعرابية
 ويصدر الرفع والنصب على المراكات الاوابية دون الرفع والنصب في الكسرة ويصدر
 الرفع والنصب في الكسرة على المراكات البنائية دون الرفع والنصب في الرفع والفتحة والضم
 والاعرابية سميت المراكات التامة لتلك الاساس في حصول الاولى في جميع التفتت في جمع
 في جميع مكانها وحصول التامة في جمع الرفع والنصب في كل من الرفع والنصب في
 ان التامة في كل اياه وحصول التامة في كل من الرفع والنصب في كل من الرفع والنصب
 او الكسرة فقط وهو كذا في الرفع والنصب **او** حكماني كونه عمده في كل وجه
الشيء مفعول معلوم وحكي ان كونه فضله او شبهها بهما ونحو حمل الياء
 على الشيء قوله الرفع علم الفاعلية والسمية المفعولية والمعلم الاضافه
 ان الرفع علم المفعولية الى النسبة الى الفاعل وهو الفاعلية الفاعل ولو كان
 عمده من كل وجه في المراكات والنصب علم المفعولية الى النسبة الى المفعول ومن
 المفعولية في المفعول ولو كان الاسم فاعله او شبهها بهما في المراكات الرفع المفعولية
 كونه ما عرفت الى الفهم لان الاضافه مصدر فالحاسب حمل عديهما اربعا على المصدر
 او علمانه كونه في الشئ معناه اليه الاضافه في ذكر فواصل الاسم يكون في الشئ معناه

وهي انما هي مضاف الى المصدر المفعول به والمضاف اليه المفعول به
 المجرور ان وجهه به المفعول به على ان في معنى في السبغ نيتا بلهنا العاعلية والمفعول به
 الشخص مضاف الى العاعلية والمفعول به وظاهر ان نسبة الاصلية ليست من المعاني المعتوية
 حتى يخلص الى العلية وانما لم يعل هو الشخص المضاف اليه المفعول به لان المفعول به المضاف
 وهو ان كنهه في معنى هو اسما في حق اللفظ او قد يراد به اجمع المجرورات وافق
 ولم يجر مجرى بها هكذا افاد بعض المحققين في ان النسبة في معنى مخرج في اولى المجرورات
 بعزم المضاف اليه لفظا مثل محسب دريم وكفى بالفساد في المجرورات دون المضاف
 انه ملحوظ الان يقال ان المجرور المضاف اليه في حاليه قد لم يفت اليه
 لم يجر الى الجان ما المصدر الاول لم يصح ظاهرا اليه المصدرية لان اية المصدرية بالمعنى
 المصدر واعا انحصار المفعول بالعامل الا انحصار اضافي بالنسبة الى المفاعيل
 والمضاف اليه والافعال في رفع غير مخصص بالفاعل بل موجود في الحقيقة بالفاعل اربعة في
 من الاقتصار في الفاعل لكونه اصل في الاعراب حيث انه مفعول ما هو اصل في
 العمل فان المضاف اليه ليس له لفظ الرفع اياه فلهذا لا يتم بشان الفاعل اكثر
 لكونه مفعولا في ما هو الاصل في العمل او المولد في الفاعل لوجوده في الكلام الواحد
 لا يكون الا واحد اطلاق المضاف اليه والمفاعيل مفعول الفاعل فليكن في الكلام
 في مفعول الفاعل اياه فاعطى النقص للتعديل الاول في ذلك الكلام لان المفعول به
 لا عظم حصوله لانه التقوية في المفعول المناكح لا يجوز وانما لم يسلح للمضاف اليه
 علامة غير ذلك لانه لم يسلح كثيرا في المعاني العاعلية اعطى ما هو تقبل من وجوبه
 العامل في التقوية العاعلية في معنى العرب وان لم يصرح به وذكره في حكم العرب

اراد ان يبين نوعه عدم علة الاعراب والاشارة الى اللفظ المتضمن لانها
 ما هو ان في نوعه فالاول قد يجرى عليه لان بعد ذلك حكم العرب اراد ان يبين
 سبب اختلاف عدم الاعراب الذي هو سبب قريب للاختلاف في ثمرات اللفظ
 المتضمن الذي هو سبب محسب انهم من العامل الذي هو بعيد له ما هو معلوم
 ان يحصل الترتيب بالوصول لانه لو ترك على غيره يتوهم ان هو العامل ما كان
 المعنى المعطى بالنسبة الترتيب بالقيام واحده قد يصدق السوف في معنى المعطى
 لان المعطى المعطى لسانا بغير بالعرب وانما اخذ في المجرور في معنى الاعراب
 وعدم ههنا لان السبب لاختلاف ليست بنحوه في الاعراب بعد التقديم في ذلك فليكن
 العامل في السبب حصول المعنى المتضمن محسب في عدم الحار والمجرور لا فائدة بهذا
 الاقتصار مخرج من تعوي العامل بعد التقديم الاستناد وانما هو في المعنى المعطى
 السبب حصول المعنى المتضمن است محسب فيهما ولا يخفى ان افعوال العامل المخرج من نوعه
 لان السبب حصول المعنى المتضمن است محسب فيهما ايضا فان كانا في المحل الذي قام المعنى
 انه مفضل في حصوله ولا يتبع في دفع ذلك كله المعطى من السبب فانما هو في معنى
 هو مخرج على مجموع العامل في المحل والاشارة كسائر ما هو مفضل في حصول المعنى المعطى فقد
 قيل في التواب المدا والاشارة السبب هو عند العوز في السبب فانما هو في حصول المعنى وهو
 السبب العامل في الفاعل المحسب في عدم الحار والمجرور المضاف الى المفعول به والاشارة الى
 ان حصول المعنى المتضمن وهو سبب العامل في وقايه الى معنى من المعاني في التكرار
 انشاره الى ان الكلام في المعنى المتضمن للمعنى الذي هو في معنى التكرار او المتضمن باللفظ
 هو معنى من المعاني المعتوية العتوية على العرب المتضمن وصفا المعاني بالاعتوارات
 لان كونه ما يقتضيه الاعراب است اعتوارا على العرب ثم ان نوع العامل لا يصدق في ذلك
 التكامل حاصل الفعل عند البعده او المعنى المتضمن لا يوجد عند فهم الفعل في المعنى من افعال العرب

٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤

الا ان كنهه المنعق بهت بعامل الاسم كحل اللام في قوله العامل للمعنى
 ان رة الى العامل المنعق تعريف المذهب وحوله عوضا عن المضاف اليه بعد ذلك
 الاسم ثم انهم عرفوا العامل المطلق بما اوجب كونه الكمية على وجه مخصوص فان
 قلت بوقف العامل لا يصدق على العامل في مثل قولنا جيبك ورسم فاسم كحل
 سر للتعريف اما الفاعل او المفعول في ظاهر واما الاضافة فكانت كحل
 مضاف اليه قلت الاضافة وان لم يحقق منه حصوله كحل لا يسد عدم تحققه حكمه المضاف
 بالمعنى المعصية اعلم ان يكون مفعولا وحكي ولو سلم فاما ادنى العامل المعنى ما ياتي
 في اللفظ والمعنى فزعم العامل الزائد لا يفرق للادوات من ان اعسا الادوات يكون
 المذهب كما انما تارة فاعلم العامل بوجوب الدور لان المعنى فزعم بوقف الادوات في
 ما يكون في بوقف المعنى كما انما تارة فاعلم وفي راسد راسد كحل سر الباطنة
 موافق لذكره كحل حيث قالوا مجموع الفعل والفاعل حاصل في المفعول لانه فاعلم
 لمعنى ما واما عند السرد من فالمراد الفعل الذي في رابته عامل في الفعل المفعول
 عندهم هو الفعل فالمراد بالمنعق لما عرفت الادوات ومن انواعه اراد ان
 ان الادوات قد يكون بواحدة وقد يكون بواحدة وتبين ان الى مذهب كونه في ان مذهب
 ما واصل فاعلم التفصيل في قوله فالمراد بالمنعق قال بعض المحققين اراد بعض
 المتعقبات فاعلمه مقتضى لكان التثنية وتارة مساويا الواو منها وتارة مسوقة الى
 هذه التثنية استعمل ولا يخفى ان هذا المعنى اذا كان مفعولا فاعلمه مقتضى
 للمعنى المتعقبات للادوات وكحل كحل الاسم المفعول الذي لا يترك المفعول وحصل
 الاسم الذي لم يكن منتهى ولا يجوز عاقله الى لكان اولي او الظاهر ان المفعول بهما المطلق
 في معانيه المنعق والمجموع وله اطلاق في آخرة ومع بعضها في هذا الكتاب في اطلاق
 في نوعه الكمية على ما يتبين من الكتب واطلق في كحل لكان على ما يتبين من المضافات المشبهة

والحق في كحل على ما يتبين من كلامه بانها كانت مؤد المنعق على هذا التفسير الاول
 والمصنفات المنعق والمجموع مع ان ادواتها كانت مؤد المنعق فاعلم مقتضى الحكم
 كحل التثنية من هذا الحكم كحل في كل معن وبعدها ادوات التثنية الا انما في المصنفات
 المنعق والمجموع فان قلت لم يكن بوقف سببان فاعلم بالمنعق بعد الحكم ولم يحل من غير العادة
 بل بعد هذه العادة فالمنعق لا يوجب قلت لما كان غير المنعق كحل الادوات من غير
 عن موضع به الحكم بوقف المنعق او التثنية فاعلم في الالف التثنية من بعض محققين
 والمصنفات بالمشي والمجموع خارج عن هذه القاعدة بعد المنعق او التثنية كحل
 هو المذهب الذي من شأنه ان يحل التثنية في الكثرة فالمراد بوقف خارج عن المنعق وهو ان
 وكحل المنعق بدون المفعول او التثنية والمجموع خارج عن هذا ان يقال ان المذهب هو المذهب
 فان يدعى المنعق الذي هو من علمه لكان التثنية للمعقولة او الاضافة او اللام داخل
 في غير المنعق فاعلم مقتضى المذهب في مؤد المنعق مع ان ادواتها ما كانت التثنية لاما وكحل كحل
 بالمنعق ان مؤد المنعق للمعنى او الحكم من غير ادوات المنعق فاعلم مقتضى المنعق وكحل كحل
 الادوات مثال للمعنى المتكسرة بواحدة الف والتثنية فاعلم ان التثنية هي التثنية بالما
 لو قال المعنى الذي لم يكن له في ادواته او دون لكان ولا سيما يقتضى عمل سنون مع سنون
 في جمع وشبهه وصحبات مع الادوات في حركاتها قال بعض المحققين لا يلزم من دخولها
 في التثنية بوجهها ما كانت التثنية بوجهها عن القاعدة بالمنعق قال ادوات
 في بدير التثنية في كحل هذا القول يقتضى قوله بالغير معا والعوضا والكسرة
 ان المصنف في الادوات ان يكون ما كانت وذلك لسبب الدال على صفة التثنية وكحل كحل
 الدال على التثنية لا يخفى من ادواتها انما ابعاض اللزوم واذا حصل المقصود بالافقة
 لم يثبت بالتثنية وفيه ان هذا المعنى اذا ولى جوف الادوات من الخارج كحل كحل واما ادوات
 مذهب كحل ادواتها لو اختلف من ادواته كحل في الخارج والعوضا نفسها نقل عن بعض
 من عمل العطف على مولى عاملين محققين كحل المعقول المقدم حوراهه للمعنى هذا التثنية

والادوات في جوف الادوات في التثنية
 التثنية في جوف الادوات في التثنية
 وكحل كحل التثنية في جوف الادوات في التثنية

عن واليا ولسلطان
عليه السلام

بالعلم ايضه فقال فمن واد اضعيف الى غير ما المشكك فيه والهم الى الواو وتلفظ بها
حال الرفع وعلقت الواو الفاعل انصب وقال في باب ما عاب هذا الاسماء
التي شبه بها العبارات على هذه الاسماء بافعالها خصوصاً المذكورين في مقابلة
من يلو للمعنى معوض الفوك وابوك واخواتهما اللذان يلزم امتناع الحكم عليهما
بكونهما نكاحاً او ليدل بكون السعد بكونها مصافاة الى غير ما المشكك بل ان هذه الاسماء
في ضمن ملك التصويت واما علم بغير عنها بالان والاب واللم للرجل اشارة الى خصوص
الانثى غيرت العلم مثله او لعل يلزم ذلك فيكون خبر اضافة او ليعلم
المشكك كرسف يعون بالواو والالف والياء حين المضافه فانها تدل في هذا الموضع ان
لكل لا مطلقا اشارة الى خبر قوله اهوك وابوك للمعنى خصوصاً تنبها
بقوله فاعاب هذه الاسماء التي تشبههم بحيد يعون كونها مكية وموجودة انفساً
فقال لكن لا مطلقا او مصرفاً منها الى ما يقصدها فان ذلك لا يصح
مضافاً غير تشبيه المعنى فان قوله مضافاً الى غير ما المشكك مع عدم في المتن على قوله بالواو
والالف والياء في النسخ المشهورة على ان هذا انتم نيب اولي لان قوله مضافه حال
مرها على الفظ اعم قوله بالواو والالف على عاملها والمحال لا يتقدم على عاملها في
على الراجح وانه كور ان يلو حال احد الاسماء التي يتقدم على نيبه المتعارف ان الاسماء
سواء الاسماء حال كونها مضافه الى غير ما المشكك بالواو والالف والياء فلا ينبغي في
صع ان يلو مضافه الاولى ان يقال المداو فثبت او اعزتها بالواو
لن حال كونها مضافه الى لعل المداو ينبغي الصريح كونها مضافه
في حال ما كسب الاسماء المضافه الى ما المشكك ان يلو او ايها تقديره بالاسماء في
اعرابها يلو وفي وانما جعلوا اب هذا الاسماء يلو في لانهم لما جعلوا الم
اعلم من المذكر بهذا المقام مركب ثلثة اجزاء الاول جعل اب بضم الاء وياو في
معللة بقر لانهم لما جعلوا الم والثاني اختياراً رسته اسم من الاء وتعلله بقوله وانما افتر

22. 11. 1911

[illegible]

عالم بعض الحسنيين في كونه من غير قهر ولا في كون مصلحته
واحد من اولاد جواران برادر جوره
المعروف بالاسماء والاعمال

قال بعض الحكماء
الحكمة هي التي
تدفع عن الإنسان
الشر والفساد

بحال لا بعد الجرم يكون تنبيهه بل قد يقع ما في شئ من واما النسيب السهل فيكون
عظيم فعمل في الافادة لا يكون بل في كل شئ فان قلت يجوز دفع النسيب بعد
جعل احوال كل من الغنى والفقير في كل شئ فيكون في كل شئ في كل شئ في كل شئ
فكل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
كما فعمل في جعل احوال في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
الانسان في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
اعراضها العقل والادب بعد ما لم يجر جعل احوال بعد ما لا يجوز ظهور
الحوال او استقالة بعد الظهور ولم يحقق شئ من ذلك في شئ منهما واما النسيب
لا يفي على بعد احوال في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
الحوال في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
السنة في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
واكثر الشئ ان كان صله في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
تصور المجمع واحد لوقوع كلا منهما في الكلام الى عللة الفضل حقيقة
لو كان اوضح للفضل حقيقة واما في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
مع قوله في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
التي هي في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
ان قوله في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
السعد من هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ

ولا كان السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
على ان السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
على عدم الاحوال السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
ظاهر السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
الى السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
سبق من ان السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
المقدر ان جعل السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
في الاصل السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
بعض الوض في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
في الاحوال السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
ما هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
عقل السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
كعصا افتنا عصا لثارة الى ان الاصل السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ
اشارة الى ان السعد من قبل هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
وقاض اما قبل الاعلان او بعده فان كان صله في كل شئ في كل شئ في كل شئ
لعل الكليات العينية هي في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
مستقلا او ليس في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
كان بعد الاعلان كما هو في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
لعل الكليات العينية هي في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
صل الاعلان في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ
واوضح في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ في كل شئ

اجزاء اللغات سوزنور الارب ما لو كنه في الالف ولو لم يتحقق
اجزاء الارب فلا يوجب اولاً عدم الارب لو وجد كل ما في قاض فانه
اجزاء الارب لا يثبت للابدال وبعد اجزاء الصريح في الرفع والكسرة في حال
حصول فعل يقتضى حذف الحركة من ان يكون الارب في عضا بعد الابدال
وفي قاض من الابدال من غير حكم ولكن ان تحول في الارب ان كان بعد
الارب ان اصله فيما كان في آخرة الف من غير ابدال كين في ثم قبل ما عدا
مما في آخرة الف عليه حكم بالابدال اصله في ما كان في آخرة ما من غير ابدال
كالقاضي ثم قبل ما عدا مما طرف ياءه انهم عليه ولا يخرج التردد المذكور لعدم
الابدال فيما هو الاصل وكما في الاسم العرب ما لو كنه سواء كان مؤنثاً
او جهاً مكرراً منصرفاً او غير منصرفاً او جمعاً للوثة السالم كجاء وعبار ومصادر
وسمائي حال العاقل بالفتح ولو قبل بالحركة لكان اولي يخرج عن ذلك عدا
فان قول الارب في قبيل الابدال انهم اعترض عليه بعض المحققين بان اصل عضا
عصوى او المنقلب بالالف ما في الارب من قبله القلب بالالف بعد الارب
بالاضافة وانه ان الابدال المذكور في القلب بالالف فهو وقبل الاضافة
فان كسبه ان ليس الابدال قبل جعل مضافاً اليه فالاولى ان يغير للوثة بالحركة
لفظاً لكن يتوجه عليه ان يخرج من قاض مضافاً الى ما في المتكلم مع انه داخل في
حواس عدم العلم ان كنه الارب في ان مثل علام من غير كنه الارب عند الخطم
انه عرب - عارة فاعلم ما قبل ما في المتكلم لانه اذا كان الابدال متلفاً فحصولها
واما اذا ثبت بالالف او الياء وهو باعلا ما ويا ايت يا ايتا فالاو لا في ان
يقال كنه في ما قبل الياء بالكسرة او العجمة في صورة قلبت الياء فمماثل
في ذهب اليه بعض النوع هذا الكلام على سبيل نظر او المفهوم مما سبق عدم جواز
ادخال الحركة في وجود الكسرة كسبته الياء لا عدم جواز اعتبار نفس تلك الكسرة مع كونها

لغة من نوار والعلم من المسلسل اصطلاحاً على نحو ما معمول واجد وهو ادخال
الكسرة في المقنعة لواء ان ادخلت في الابدال ان خذت علامية عند حدوثه
ليبدل عليه فلما سب ان علامية في قلبها جعل علامية التمسك في موضع
وس قبل حدوث ما كان موجوداً قبل حدوثه للجمع المعنى او باء الابدال للجمع
المعنى بعد حدوثه قلنا خصوص الالف والياء في المقنعة والواو والباء
في المجموع او اب وهر حادثه بعد حدوث الجمع المقنعة وما هو علامية التمسك
على موضع الارب واحد منها لا على البعض مع التمسك مما قبل
بعض لواء الارب تقديره في نفس النوعين استناداً الى ان قوله بطلان بعض
وعلم ان كان فائدة التعميم لم يظهر في عضا او فائدة رد من حال ان مثل ملك
معون يعطى حال الجا او ان المضاف الى المتكلم اعلم ان يكون معصوا او
ناقصاً او صحيحاً وذلك لانه من المتقابلة عند الارب المستحق ان كنهها
بعد ويجوز ان يبين وجه الاطلاق في كليهما بان يرد بعضاً مطلقاً ما كان الغيم
حذفاً وما كان الابدال مطلقاً وبغلا مطلقاً ما كان ياءه مذكوراً وما كان ياءه مخففة
وذلك اذا كان محل الارب قابلاً للحركة الاء الى الف او كان الارب باي شيء
واضح ذلك لانه مع حرفي او جوب قبل الكسرة على الساكن واعا فاعلم ذلك ليصح
التمثيل بموسى عطف على قوله كقاض كما في الاسم المذكور او باء كسوره ما
قديماً هذا الكلام مشهور بان الارب باي حركة المستقل في المعوض الياءين فقطع مع انه
وكن في خروج قوله وهو جوار ان كل جمع منقوص على الواو او ما كان او ياءاً
رمحاً او كقاض واعا فاعلم ان آو باء كسوره ما قديماً اطرأ على كسوطي فان
او اب لغز لعدم الاستقلال - مسأله عطف على قوله كقاض لا على قاض
لانه لو عطف ريادة اهد من الكافي وكلمة كسوطي لو كان مسأله مدون كسوطي

عرف المنعوق واحالة المنعوق على المعية لا لعدم الشيء بل على مجازية
 عرف المعوق والتميز بتوابعه ان الاسم الموعوب اذا لم يمتنع المنعوق في غير المنعوق
 كما يوراك الجمل لا يمتنع بتوابعه واحالة معوقه الا على من لا يمتنع عن المعوق
 مما فعل التنوين والاكات كوع الموعوب بما فعل الضم والفتح ولم يقبل الكسرة والتنوين وانما
 معوج في موضع الكسرة الموعوب باو او ف والموعوب بالفتح والكد واستعملت هذه في ما يعلم
 من توابعه يمتنع بالوجه وانما على راء الموعوب المنعوق بالفتح والموعوب بالفتح وهو مخففة فيما كان
 علتان او واحدة عموم مقامهما وهو غير المنعوق وفيما لم يكن منه ذلك وهو المنعوق وفعل نطقا
 الاسم الموعوب سواء كان بالاكات او بالاو ف مخففة مما كان معقل او الهاء وهو مخففة
 وفيما لم يكن مخففة وهو المنعوق كس لا يظهر انه العرف في بعض التوابع انما هي الفخري
 كحورين احدهما واحالة الآخر بالقافية كما فعل المعمل ع المنعوق ما هو من العرف المنعوق
 السجود والتعجب كما كان السجود التوسيع هذا الاصل اكثر بسبب قبول الاكات في التوسيع
 سيجد في ما ليس بهذا المثال كانه لم يمتنع بالنسبة الى القسم الاول غير متوق ولا مع
 الزيادة في التمثل على زيادة الاعراب والتنوين متوقفا ان اسم موعوب جعل باسم موعوب
 من غير بالثبوت وان صح غيره بالمعروف وهو لا يصلح موصولا مع كانه امر اشارة الى جعل
 ما موصولا وهو مخففة في المثال هذه المواضع مستترة بالموصولة وتارة بالموصولة وانما
 الكم بالموعوب امر اشارة الى البيان التي فيها علتان وعلتان العلوية العلوية من غير
 حال في طسعية وفي اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يحذف للثبوت عند حصوله امر اسما وبذلك
 الامر المناسبي بالكم مؤنزا ان اجتماعها بعد العندارة الى ان مثل جيب ومصابيح
 فليس خارج عن سلبها من التوسيع افضل في قولنا او منه وهو قوله او واحدة منها فمما تقدمت
 لانها وان كان فيها علتان اكثر الموصولة بعد الواحدة وهي متاخرت في الاول والمخففة في
 لا العلمية والندوة الموعوب انه متبني على ما يظهر من ذلك لانه يمتنع ان يمتنع
 العلفس كما في التاثير حتى يمتنع ان يكون مثل نوح غير متوق مع انه منعوق من غير

لم يصلح من سجع ملل حسن يكون الموعوف للمصنف اليه الموصوف لا بشدة حذف المعصاة
 لم يحقق كما سبق موعوف في تحت العدل مجموع ما في مدرج السفس اشارة الى ان العطف
 في بعدا وعلل السجع معدوم على ربطها بالمسند كما ان العطف في بيان انواع الاعراب
 بين المعنى قوله ان انواع اعوان الاسم تلتزم في شرح قوله وانواعه رجع ونصب وهو لكس اشارة
 الى مسند اللفظ بين العطف بهما وترك ثمة لا يمكن التوجيه بغير ما دعاه ان يحل واحد من الرفع
 والنصب وفي انواع حسن يكون ما كان في الجوف والى ما هو وهو انفا وتقدر
 عدل ووجه ما كتب ومعرفة على حد من سفس او اذ من العرف شيئا كل ما اجتمع
 فشان منها في العرف تصويب هذا هو البيان لابي سعد الانباري السجود والنسب
 التناول الى بعد اجتماع العلفس لا ينزل حكم العرف وهو ان يكون السجود من الموعوب
 ان لم يكن العرف حسن اجتماع حرمه حولا ولم يذكر المعاهد البيت على فسخه عن تعريف
 غير المنعوق تقصيره عن اذنت التعريف كسب الظاهر في حد ما وعد واحدة نوم مع
 العلفس اسم لغيره من اجتماع السبب هو عدم انفراد مطلقا مع انه يجوز في اوجه
 يدل على انه اذا اجمع في كلمة التاثير بالالف والعلمية يكون اسم حرمه للسبب مع انه
 ليس التاثير التاثير الموعوب فلفظ على الوزن وقد يوجه في اقتباسه بان سجع
 لفظ من الرتب ونظرة في التاثير كانه بعد تقصير على من الموعوف على الموعوف على
 زيادة رتبة لفظ السجع التاثير الى زيادة رتبة على السجع عدم قبالة مقام العلفس
 والتنون زيادة ذكر هذا العلم موقفا دون ما في العلفس لحد الذي فلفظ على الوزن
 هو بعض الناحية من توريثه وقوة عند التنون للموعوب التام وليست التعريف في اقتباس
 كس العلفس فائدة من ان السجع على العدل والاكل عدل بان بعض العدل على التاثير التاثير
 على منع التعريف لسبب كل وجه بل الوصف الاصل والاكاد من سلفها الف المادون
 الموعوب فبذلك التقديم لكافي كما لا يخفى ولا يخفى انما يقع من هذا الوجه زيادة الف
 هذا المعنى اذا قدر معنى الف اعني من سلفها من المعنى العام واما اذا قدر ما يدل على

مع التسريح غير المنقوي بالاضافة لا السعة القوس كما سيجيء اجماعا مطلقا على بعضهم
 لان كل علم وعلمه سواء كان محصيا او غير محصيا للوقوف على ذلك كانت
 اعم منه ومن وعلمه الراجع للموضع الذي يحصى فيه العقل اعم من تلك الموضع والواجب
 كالجميع فاعتبار وعلمه العقل السبع دون غيره غير معلوم وجهه في تلك الفعل
 انما هو من اعلم المشابهة العقل فتنوع احوالها بوضوحها مع جميع الانواع
 الاعراب سواء كان علمها من عدم الانواع او من منع بعض الانواع الواجب به وادائها
 بكونها اعم عاقلها فمنعها الاعراب المحصر بالكم وكل لان المشابهة القوية
 لما جرت ومنع القوي مع انواع الاعراب المناسب منع الاعراب المختص بالكم كما لا يخفى
 والشون الذكر هو علماته العقل وذلك لانه عام في علمه المنقوي الاعراب بالكم
 امكنية جميع انواع الاعراب فلا وجه لادخال السوس العكس اليه في تلك الحالة على ان كان
 للاعواب الثلثة لا يكونون قائمهم ثم يكون قائمهم والسوس في ذلك لا يكون
 اهل ان يكون الرجل عال بعض المحققين المعروض للقاء القاييم المطلق لا القاييم للرجل الثاني
 وهو المذكر وكذا المعروض للقاء والداء المطلق للمرجع اللام وهو المذكر
 فالنوع في التائين والشون في وجهه النوعية المعتدلة في منع الفرق اعم من النوعية
 الصبي من النوع التي انتبه النوع اعما هو في بعض انواعه وهو النوع باللام واما
 هو علمه المنقوي فهو بعض انواعه اعلم النوع العلم نوعه نوعه العلم اعتبار
 النوع في وجهه في ضمن بعض انواعه وكذا جعل النوع علمه المنقوي في بعد العقل
 وجعل العلم شرط ولم يجعل العلم عليه لان كل نوع ان لا يكون من الوزن المختص
 بنوع اعم اعلمه في اعم من وزن الفعل ويكون ذلك فانها اعم من النوع التي
 اسبب في النوع وعلم ان جعل الاختصاص اعم من ان اختصاصا في الحقيقة والكم وحصل

العلم انما يوزن الفعل مختصا ما العقل على محصو الزعم في مطلق وزن الفعل
 وهو ان يسمع انوارها ان كان من محصو العلم سلك الوجوب وكذا الاستماع معا وهو الامكان
 الخاص السابع في استلزامه لانهم قد ذكر المحصو سلك الوجوب فقط مساو للمحصو مساو الامكان
 العام بعد جانب القدم وقد ذكر محصو سلك الاستماع فقط مساو الوجوب وهو الامكان
 العام بعد جانب الوجوب وهو لا يوجبها وذلك لان حرفي خبر المنقوي قد يكون واجبا
 في صورت خروج الشون الوزن او عدم رعاية القاييم لولا يقين ما واهل الكسبي
 الاولى ان السوس بالواجبة المحصو لان حرفي خبر المنقوي لم يكن ان يكون ما واهل الكسبي
 في محصل ما بعد ما يقع في محصو على مقاييس في مس من اجمد عند المنقوي عاقلها
 وانما عند غيره فهو ما لم يدركه الكسبي السوس فقيدها قال اهلها بما يجعل محصو
 بعد ما علم ان المنقوي علمه ما يدخل الشون والركان الثلث بما حال اجمعا
 فقط لم يحل منقوا عند علمه انما قلت جواز اقول اهدىها نوعها جواز اقول
 الاخره وليكن في المنقوي جواز الدور وقاية العلم باو قال الكسبي والشون بالبدن
 خلقه بالكم عنهما ارجح العقل ان العقلين الباقين بعد افعال الكسبي والشون اما ثوبين
 اوله افعال الاول يلزم افعال المذكر دون الانثى فان انزه المنقوي الكسبي والشون لا غير
 كما لا يخفى وعلى التكميل بعد ذلك على ان يكون علمه المنقوي على وجهه المنقوي انما هو
 العلم من مؤنس معتبر في نوعه كما صرح به الشايع في نوعه والفهم في وجهه راجع
 الى حكمه وكذا في وجهه المنقوي انما هو كما هو المسار والبدن لا انزه بعد
 حكمه في نظم الكلام او بدو كذا لا يحسن لكن ما ذكره اظهر من وجهه المنقوي
 وزن الشون بعينه رعاية وزن الشون ليدان اوله من وجهه ورعاية القاييم ليدان
 صوره بعد الشون او ليدان اوله من وجهه المنقوي واما جعل المنقوي غير منقوي للمفارقة
 او لتسبب ما هو غير محصو المنقوي لان الضرورة عندهم من الاشياء الى افعالها
 والارجح في حصولها ولما لم يجعل النزه المقصودة ممدودة لان اصل الممدودة
 المقصودة وكذا جعل الممدودة مقصورة او ان يكون في وجهه السكينة الاخران

من الرصف والرفع ويؤيد راسيل علم الفروض الزخاف بغير الزخاف جعبا يتقيا
 بعد السهم للحر من البدق يقال سهم راجف او اذهب الى طرف اذن المذوق
 وسط بعيد عنه التمر من الكثرة رواين حسبت على مصاب لو انما على عده
 يذ البيت مما قاله فاطمة رحمته الله فمما في رفته النفس صلي الله عليه وسلم واوله ماؤا
 على من شتم ترينه اجد ان الالبسة بدر الزمان غواليها اسهر وكنت في اليكسية
 خواليها مع غلبه بور فوشن قال بعض المحققين بالتحفيف بوجه مستفيض كرون
 الترتية فاكل غناكي المذ عاب والمعه الذرا واذي شين وقع على من شتم ترجمه اجد
 فوان لشم مدر الزمان واستداه انواع الغالبه والاستغناء للانكار والمغنى لم يقع
 عليه شين ولا يستغنى شتم شتم الغوالي اسهر ان نقل هذا البيت بحوران بكونه
 ان اجد من غير منصرف مرق باو حال الكسر السوس كما صوح في بعض الكتب بهذا الوجه
 ووجهه من ماله انك كما شيد على هذا الوجه الى ه وجبان والرد صوغ الى العلم
 الفوفن اجد فان يجره زوجه مسر لم يستغنى ثلثا ونقطه ما اعلم مستغنى من ا
 تربت اجدن مستغنى فاذا اذنت نون اجدن كحرف نون مستغنى فكل الوزن
 كما ان في صبت على مصاب لو انما لو فذت السوس من مصاب كسر الوزن فان
 صبت مستغنى مصاب مستغنى وكحرف النون من مصاب كحرف نون مستغنى
 ان ذكره كحرفه العج بتقدير لاهم المستغنى والكسر يحل الكلام على الاستغنى في
 موضع السعل كما قيل اعلم ان العادة يقال في جواب ان ذكره هو للسك ما كثره
 ما لو فذت نون معان يستغنى السوس لا الكسر فكم فكم كالم كسر الواو سطر من
 وهو المنصرف بعد حروفه ما وصال السوس كسر ايه واول الكسر ايه لان السوس مع
 حرف المنصرف يتبع السوس كما بين في موضعه فيما جورد فذل السوس فذل الكسر
 السوس كما كان للتمسك ومعناها امكنية الكلام لا عوار النكت فلا بد من افعال الكسر
 بلا يتحقق معه التمسك الا بدم الكذب فتايل قال بقول الش حدان كره هذا البيت
 مع السوس طول منصوص على وزن فعولن معاعيل فعولن معاعيل معوضه

سأل في وزن كسر السوس
 في وزن كسر السوس
 في وزن كسر السوس

سأل في وزن كسر السوس
 في وزن كسر السوس
 في وزن كسر السوس

سأل في وزن كسر السوس
 في وزن كسر السوس
 في وزن كسر السوس

من الرصف والرفع ويؤيد راسيل علم الفروض الزخاف بغير الزخاف جعبا يتقيا
 بعد السهم للحر من البدق يقال سهم راجف او اذهب الى طرف اذن المذوق
 وسط بعيد عنه التمر من الكثرة رواين حسبت على مصاب لو انما على عده
 يذ البيت مما قاله فاطمة رحمته الله فمما في رفته النفس صلي الله عليه وسلم واوله ماؤا
 على من شتم ترينه اجد ان الالبسة بدر الزمان غواليها اسهر وكنت في اليكسية
 خواليها مع غلبه بور فوشن قال بعض المحققين بالتحفيف بوجه مستفيض كرون
 الترتية فاكل غناكي المذ عاب والمعه الذرا واذي شين وقع على من شتم ترجمه اجد
 فوان لشم مدر الزمان واستداه انواع الغالبه والاستغناء للانكار والمغنى لم يقع
 عليه شين ولا يستغنى شتم شتم الغوالي اسهر ان نقل هذا البيت بحوران بكونه
 ان اجد من غير منصرف مرق باو حال الكسر السوس كما صوح في بعض الكتب بهذا الوجه
 ووجهه من ماله انك كما شيد على هذا الوجه الى ه وجبان والرد صوغ الى العلم
 الفوفن اجد فان يجره زوجه مسر لم يستغنى ثلثا ونقطه ما اعلم مستغنى من ا
 تربت اجدن مستغنى فاذا اذنت نون اجدن كحرف نون مستغنى فكل الوزن
 كما ان في صبت على مصاب لو انما لو فذت السوس من مصاب كسر الوزن فان
 صبت مستغنى مصاب مستغنى وكحرف النون من مصاب كحرف نون مستغنى
 ان ذكره كحرفه العج بتقدير لاهم المستغنى والكسر يحل الكلام على الاستغنى في
 موضع السعل كما قيل اعلم ان العادة يقال في جواب ان ذكره هو للسك ما كثره
 ما لو فذت نون معان يستغنى السوس لا الكسر فكم فكم كالم كسر الواو سطر من
 وهو المنصرف بعد حروفه ما وصال السوس كسر ايه واول الكسر ايه لان السوس مع
 حرف المنصرف يتبع السوس كما بين في موضعه فيما جورد فذل السوس فذل الكسر
 السوس كما كان للتمسك ومعناها امكنية الكلام لا عوار النكت فلا بد من افعال الكسر
 بلا يتحقق معه التمسك الا بدم الكذب فتايل قال بقول الش حدان كره هذا البيت
 مع السوس طول منصوص على وزن فعولن معاعيل فعولن معاعيل معوضه

طون مقبوض مكثوف على وزن فعولن معاعيل فعولن معاعيل وهو لا يخرج الطول الى
 ان معولن معاعيل فعولن ع وزن النون انتهى لدعائه القافية وهو
 على فغا الشئ وعده واصطلاحها من خروج ما يكره الاستلزام احوالها في القاف
 محمولها ومع اولها فاعول او معي تعطف حوى البور البور ما وفوزن الروا
 بكر البور هو المعول شدة كل على البور لا ينفي في احوال من الايات مع وجه
 المشابهة لغير لو كان نحو كما رعاية التناسب من الكلمات احرهم صديهم ولذا
 صار جمع اجل الحاش وذلك التناسب في الكلام القصير على الجاء مختلف منها ما
 قولهم يبا في الشئ وراى مع ان الاصل امرى ومنها ما في قوله وهو البور وليال عشر
 وشع والبور والبور البور البور البور البور البور البور البور البور البور البور
 قوله بدر اللطيف بعدد اللغة المشهور سدا وان لم يوصل الى هذا القول
 اشعار الى ان رعاية التناسب قد يصل الى حد الفوز وقمته وهو ب اعلام الارواح
 بعد ما وزن منصرف مع عدم حرفها كما يقال وزن ضارب بضارب على
 معاعيل بعدد حرفي معاعيل مع تاينها وعلمتها الوزن مخصوص لمساك ما يوازن
 به اعنى مصاربه وهذا السب هو ر عند بيان الوزن كما لا يخفى حيث سلا سلا
 مععل لغيره تحصيل به اول المكان الشارة الى اراه اوجدون عليه الشكيب لتسا
 المنصرف المذكور عليه هذا ان قصص الماده والاعاد على المنصرف المذكور على المنصرف
 من باب الف كلام اجمعه على اموه ووجهه كما عرف قوارير الوعاية فواصل الالب
 سال الموحى المنصرف الى او سال امو المنصرف المذكور في التركيب وكلام الغصير
 وما توم مقامها قال الفاضل المحيى اللابقي تقدمه على الحكم لانه بيان لما
 انهم لم يجدوا المنصرف انتهى وقد عثر عليه بان سال الاسباب كل بيان ما اهم في
 السوس وحوله وهو موقوفه لاجل اسما وقوت وبيان شدة الاهتم ببيان ان عدم
 مول الكسر السوس فكله اكله ولا يجوز ان يجعل نوعا له كما فعله الاكروم لا يستلزم
 الدور داه الى ذكر قوله وحكم بعد ذكره التنوع قبل بيان قبول التوفيق كما ذكر قوله

منه مدحله
 وحاصلها جازية في الوزن
 في وزن كسر السوس

الواو والياء هما حركة الصفة التي ترفع عليها ادلايا التي ترفع قياسا بحيث
 صار الواو والياء جزءا من مجموع ادلايا فعل على جعل حيث ركبت الكسرة
 من غير ان يرفع جعها ادلايا على الواو اس وان باب لان هذا لا يخفى في جميع العود
 مع العرف كما سبق في ولا منع حرفي منها فثبت جصل لا كره حيث كان او تليق
 وتوهم كلامهم فيسببه ان هذا التوجيه يرضي له مع ان الظان المنصوفي هذا المقام يحفز
 على المنع في الجود فثبت بعض الفعل في بعض ولا شك ان هذا التوجيه للعد لا يمنع
 على المنع في بعض فانه اذا سمى بالجمع الشاذة مثلا شخصها لم يعد انما منفردا
 امره في بعض بل يوجب انما في منفرد لبعض العتيد والعلمية العدل في التوفيق
 الا في بعضها الى ان كان شكل التكميلات لما كاسا بالعبارة في افا بعض
 القيود سيما تكلفا والافو في بعض من العبارات على وجه فهم المعنى بطريق التبادر
 منها من كل معنى واعلم اننا علم قطعنا بعضا عما يعلم بعضا ان خروج مثل ذلك فثبت
 وان خرج من العدد التحصيل في العدد الاصلية ليس محققا كما هو المشهور ويوهم
 من العارضا من ان يكون كعصا كان متعلقا بالخروج من ما وجد وانك لا تملك
 منفرد ولم يحدوا فيها الا سببا واحدا اعني الما زوج لسبق العدل لانه لا يقع
 للاعتناء بالعدل لكن المحقق ثبت اصل العدد المسماة بالتحقيقية قال فثبت
 اذا كان ثبوت الاصل محققا لم يخرج وجهه كان محققا انما الاصل انما يلقى
 خروج الفرج عنه على ان لا الاصل من هذا الا ما لم يكن العكس ان يكون الاسم عليه
 سواء كان الاسم عليه خروج او لم يكن والخروج لا محققا لان ثبوت الاسم عليه لم يخرج محقق
 ثبوت الاصل لا يستلزم محقق الخروج الا ان يخرج قال بالخروج الصحيح اراد بالخروج على
 هو العكس ان لم يرد عليه دور وعلا في العكس ويرد عليه في النوع الشاذة وعلى ما ذكره
 الشاذ لا بد بالخروج الصحيح هو ان يكون الخروج ثابتا للمادة بعد وروده على العكس
 وهذا امر محقق في من العدد ولا يحد ارادنا لعدول التحصيل في بعض الاصل
 اصل ثابت وورد عليه ان غير المنع في الدار احد في العدل لم يوجب في بعض

او العلم يكون عدلا عما هو بعد العلم بعدم حرفه كما لا يخفى فاقبل لانهم شبهوا
 للعدل اعلم ان التبيين في ذات السلك العدل والجمع السدرة في علم منع طرفي ولا يوفق
 على معرفة مع العرف اصلا وانما في العدل التحصيل على ان يكون الخروج على العكس فيمكن
 ان يكون بدون المعرفة مع العرف كابر الاستبا وان كان هو الخروج على العكس كما
 للمادة كما قرأ في كسبه فلا يوجب الا يمنع العرف اذا كان المعنى المذكور في المنع
 فهو النقطه مكررا بعض الا ان المعنى ملحوظا من ثبوت النقطه انه قد كور امر من الاعمال
 ان المعنى في المنع مكررا مع عدم كره النقطه لاننا نقول ان المعنى غير كره في المنع على ان
 قد بين من مفهوم واحد لا كره في ذلك المقوم عاين القوم غرضه كلاً في بعض
 على الخاصة عادل بلطف واحد كره مفصل في هذا التفصيل فلما كان كلاً اللفظين
 عن الحال اذكر الاغراض عليهما الى رابع وربع الاظهر ان يقال وربع وربع
 بالعطف لان الوترية بين ثبوت وربع وربع هو ثبوت وثبوت وهو ثبوت
 ملاو به لانه في السلك ان يقال ان الى المعنى مع والصواب فيها
 قال بعض المحققين الصواب يخرج عن رتبة خلاف ثبوت الا هو كره العرف
 والسبب منع حرفها المقوم هذا الكلام ترجيح قول من قال ان السلك مع
 ثبت واخواته هو العدل والوصفي على ما قبل ان مع حرفها كره العدل
 قال عن الصيغة وعن الكسرة او من الصيغة وهي الاسمية الوصفية وذلك
 لان اعتبار الفعل امر اضطرار على ان يضر على قدر الحاجة ولانه لو كان كذلك
 لكان العدل قائما مقام العلم في كل شيء ولم يقل به احد لان الوترية في
 الوترية التي كانت بدلية في الحاد وحيث الاسماء والعدل نفس الحاد والاعداد
 لاعتبار الوترية اكر المعدودات في الجملة في المعدودات يكون مجازا والوصفية
 موصى لها باعتبار الاسمي الوصفية موصى لذلك في باعتبار الاستعمال كما

والاسم في كل ما هو في
 والاسم في كل ما هو في

معد مع حرفه حتى يبين الدوريل بعد العدد مقدما على مسه حرفا بالذات وسببا لمعهم في الكسر بعد الالف
والعلم بوجود العدد بعد حرفه حتى يبين الدوريل بعد العدد مقدما على مسه حرفا بالذات وسببا لمعهم في الكسر بعد الالف
وهو تقدم بالذات على مسه حرفه حتى يبين الدوريل بعد العدد مقدما على مسه حرفا بالذات وسببا لمعهم في الكسر بعد الالف
ان اصلها عام وزن في هذا العدد اوتيا بالعدد التبعي كمن الجمع ومنه انه مقدم في ترتيب
لا يستعمل بعد بر خصوص عام وزن في هذا العدد اوتيا بالعدد التبعي كمن الجمع ومنه انه مقدم في ترتيب
عام في العارث وزن في هذا العدد اوتيا بالعدد التبعي كمن الجمع ومنه انه مقدم في ترتيب
كاله والناظر والمرص والكوكب وفي مقابلة المع المون وهو المصنف العام لوجه كالكس
والتي راب فان قلت المتناسب ان يقال كل ما يتوحد على اختلاف علمه للمعين المونث بالافراد
لما لم يكن كل فرد مما هو على وزن فعال على تفاوت من الاعيان المونث فليس مع كس لما يتوحد
كل ما يتوحد على فعال على تفاوت من الاعيان المونث فليس مع كس لما يتوحد
فانهم ان سويهم او السجدة في لغتهم مثل مصار ومخار وفي بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
صغار علم الكوكب نقل انه من كس صغار علم الكوكب والوجه في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
والسعر والعيان والجل من الابواب والكنس الموضع ودرار من في الجمع والجمع
سنان من الانحصار ان كان باعتبار جميع الاوصاف فلو كان البطمان فان فيها اوصاف
او كون فعال وان كان باعتبار الامور التي تحت البناء فاطلح الفع منع في ان الامور
هو كونه على وزن فعال بل جعل السمن باعتبار البناء جرم مسا اطلاقا عن الساء هو المتناسب
معنى العمل والسبب مع العرف ليست باعتبار الساسه بحسب الامل الذي هو خصوص الغفل
الماضي او الماد للوزن في بعض باعتبار الساسه عطلى الفعل كما هو وليس بحسب الامل الذي هو خصوص الغفل
فمما ياتي ان البناء في بنا مثل حصار ودرار وزن فعال والعدد السبب مع العرف في القدر
ان فعال السمن في الالوزن والوزن لا يسقط في احوال البناء اعترضا مائة مما جعله
موراه ان مائة ذوات الالوزن كقطاع اذا اعتبر في العدد كذوات الالوزن بعين في كس
فيها والعدد العرف على اوجب ذلك البناء في ذوات الالوزن موجب في غير العدد اذا انشأ في البناء
السبب باعتبار النجاه من جعل سببا مائة انه ولو لم يجعل لم يوشع والجواب ان العدد الذي هو
لسا ووزن الالوزن في البناء لانه معدا حاله وما قدر في مثل نظام المجرى على النظام
وتبعيته بالسن مكرهه والاضافة علمه في ذوات الالوزن من غير ما عسا وهو ذوات
البناء فاقابل لان في سني سنونه فان قلت من الالوزن من العدد كس البناء

في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ

كما في روات الالوزن في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
متناسبا باير الالوزن في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
السنه باعتبار ان العدد بالعدد السمن في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
في تقديره مع العرف كما من السمن في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
الاخير الوصف وهو كس الامم في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
عنه اما مع في هذا النسخ في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
سلي هو الاخير في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
للسنة في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
يدخل في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
الوصف وهو كس الامم في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
هو الوصف وهو كس الامم في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
ولذلك انظر في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
الله ان في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
سلي في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
ومخار ومخار في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
سلي في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
التي في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
وصافي في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
واما في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
والاستفاده في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
تو في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
المسبب في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ
صوفه في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ

في بعض النسخ والوجه في بعض النسخ

ثبت الاصلان بالانتماء الى الالفاظ احاط الوصف على الاستعمال سواء في الوصف الاصل
 او في استعماله ان لم يرد ان يوصف الاصل كما اذا زالت الوصف بالاعيان والاشياء
 الوصفية من العلم بالاتفاق وكذا بعد نزول العلم بالاشياء فيمكن ان يقال انما يرد في
 الوصف والاشياء استعمال مع لفظ الوصف الاصل في الوصف في العلم بالاشياء
 بل العلم مع احوال استعمال احصاء الوصف لا يقال ان العلم بالاشياء من حيث انه فرد لا
 لادان الفرد بحيث لا يشترط في الوصف استعماله ان علمه لا يسمي بطريق علمه بل
 استعمال واما في علمه لا يسمي بطريق العلم في الوصف في الالفاظ فلا يسمي بطريق العلم
 او احصاء في الفرد من حيث انه فرد لا يسمي بطريق العلم ان يكون المعنى المعقوف المسعودي
 الوصف في فضاء العلم ان يكون استعمال في فرد من حيث انه فرد مع انه علمه بل ان يكون بطريق العلم
 او كذا في العلم كما فيهم من كلام بعض في العلم فذلك فان لم يكن معناه في التوهم من قوله
 لذلك فانما يرد في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 ومع حرف اسود واخواته وصف مع افعول واخواته لا يعرف الامور المذكورة في العلم بالاشياء
 لا يحتاج الى قوله كذا في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 لما في الالفاظ في ذلك في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 ما هو بطريق العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 لعدم معرفة العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 ان يكون المعقوف على يدس الامر انما فيها وصف مع افعول واخواته بل يكون الاور والاشياء
 على الامور والاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 الامر المقصود بالاشياء ويجعل ذلك اشارة الى ان العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 الامور الثلاثة مرتبة عليه كما لا يخفى واعلم ان المراد من قوله فذلك ومع كذا الواقع في هذا العلم بالاشياء
 ذلك في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 الوصف في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 وصف في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 هذا في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع

ثبت العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ احاط الوصف على الاستعمال سواء في الوصف الاصل
 او في استعماله ان لم يرد ان يوصف الاصل كما اذا زالت الوصف بالاعيان والاشياء
 الوصفية من العلم بالاتفاق وكذا بعد نزول العلم بالاشياء فيمكن ان يقال انما يرد في
 الوصف والاشياء استعمال مع لفظ الوصف الاصل في الوصف في العلم بالاشياء
 بل العلم مع احوال استعمال احصاء الوصف لا يقال ان العلم بالاشياء من حيث انه فرد لا
 لادان الفرد بحيث لا يشترط في الوصف استعماله ان علمه لا يسمي بطريق علمه بل
 استعمال واما في علمه لا يسمي بطريق العلم في الوصف في الالفاظ فلا يسمي بطريق العلم
 او احصاء في الفرد من حيث انه فرد لا يسمي بطريق العلم ان يكون المعنى المعقوف المسعودي
 الوصف في فضاء العلم ان يكون استعمال في فرد من حيث انه فرد مع انه علمه بل ان يكون بطريق العلم
 او كذا في العلم كما فيهم من كلام بعض في العلم فذلك فان لم يكن معناه في التوهم من قوله
 لذلك فانما يرد في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 ومع حرف اسود واخواته وصف مع افعول واخواته لا يعرف الامور المذكورة في العلم بالاشياء
 لا يحتاج الى قوله كذا في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 لما في الالفاظ في ذلك في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 ما هو بطريق العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 لعدم معرفة العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 ان يكون المعقوف على يدس الامر انما فيها وصف مع افعول واخواته بل يكون الاور والاشياء
 على الامور والاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 الامر المقصود بالاشياء ويجعل ذلك اشارة الى ان العلم بالاشياء في العلم بالاشياء
 الامور الثلاثة مرتبة عليه كما لا يخفى واعلم ان المراد من قوله فذلك ومع كذا الواقع في هذا العلم بالاشياء
 ذلك في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 الوصف في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 وصف في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع
 هذا في العلم بالاشياء الوصف في الالفاظ في الامور المذكورة من حرف اربع

في هذا المذهب لا يخفى وانما كانت بينهما لاف التباين قال بعض الشارحين وح لم يقل
 انها فرع في نفس كل واحد من العندين فيما سبق كونها فرعاً على مقتضى ان يكون
 فرعاً فيهما بهذا المذهب ايضاً وبكسر اللام على ان فرعتهما ج لاف التباين انما ثبت باعتبار
 انها متشابهة فيهما او يقال ان فرعتهما هي فرعتهما المشبهة والراجح هو الثاني
 فان قلت بهذا مخالف لما سبق من ان كسبه كل واحد من العندين التسامح لكونهما فرعاً على
 والاف والتون المزدانان فرع لما زيد عليه فان مقتضى رجحان المذهب الاول ثلثا
 لعل هذا السبب ان قابلية التباين استغناء فعلانه او وجود فعلانه اذ كان الالف والتون
 في صفة انما يظهر على المذهب الثاني دون الاول كما لا يخفى اما ان يدل قدم المذهب
 العدم على الوجود كمنع صرف الوجود مع ان اللاحق ان يعرف عما يحتمل لان
 المفهوم العدم مفهوم الاسم والمفهوم الوجود مفهوم الصفة والاسم مقدم على الصفة
 في نفسه في كلام المصنف ايضاً واذا افترض باعتبار انها سبب واحد فلهذا
 هذا كان المناسب ان يقول في منعه من الصرف بافراوه موافقاً للمتن فان
 قلت ما وجه ايراد هذا التثنية في قوله ان كانا في اسم واحد هو الواحد في شرطه
 وعدم جعلهما موافقين ايراداً وتثنية او عدم اختيار العكس قلت جعلهما
 باعتبار الوجود اذ ان وباعتبار السبب اذ واحد في النظر لا وجودهما اورد هذا التثنية
 مع ان كان في اسم واحد السبب اورد في الموضع فقال شرط الظاهر للردوم رداً
 تمها او يمتنع التباين الاول باعتبار المذهب الاول والتباين الثاني المذهب الثاني
 اذ كان في صفة فان قلت المناسب ان يعطى بالواو ويقال وان كانا في صفة
 قلت نعم لكنه انما لا يعدم الصواع الشظين في كلمة واحدة وان يخففهما في الكلام
 على البدلية بعبارة امساع وهو انما انما ثبت عليه انما رمد التفسير ان التباين

فصوص وزن فعلانه نفي الف وبطلان عدم موافق التباين في
 هما لاف التباين الثالث هذا العندين انما يقع بالنظر لا المذهب الثاني الذي هو ان
 السببية الالف والتون باعتبار المتشابهة لاف التباين واعمال النظر الى
 المذهب الاول الذي هو ان سببهما لكونهما فرعاً على لما زيد عليه فلا مانع من انما
 وعدم راد فعلانه في تحقق الوعده لما زيد عليه وعدم ما كثرنا السبب انما
 وجود فعلانه انما في الفاعل لم يكن شرطاً في كسبه اشر موارد بالفتح لانه من
 مؤنث فاعله فعلانه اذا ثبت صفة مشتركة في الفاعل انما ثبت للمؤنث لم يفرق بين المؤنث
 والمؤنث بالتبعية فيكون انما شرطاً في وجود فعلانه ايضاً سلم استغناء فعلانه فلا وجه
 وجود فعلانه بالشرط الالف انما ان يقال ان هذا الوزن غير واقعي في كلام العرب عندنا ثبت
 بالصفة في الباء واحصاف في محقق انه منفرد او غير منفرد في الالف لا احصاف في
 المفهوم المزدانين المفهوم المزدانين عند مقتضى ان اجدتهما فلان مراده ان صاحبه هذين القولين
 اختلفا فقال صاحب القول الاول انه غير منفرد وقال صاحب القول الثاني انه منفرد وذكرنا باعتبار
 عدم اجتماع الفرق في الفرق فان قلت فاعدهما مستثنى من جملة الفرق فكيف استثنى
 على علماء النحو استثنى من الفرق من اختلفوا في معناه وعدم قلت فلو ان يكون اسماء الجمع
 من وانما موافق باللام او مضاعف او متماثل فلم يعلم النجاة جارية منفرد او غير منفرد في جملة
 العرب مما اختلفوا فيه ووسكون الالف في الشرط لا يخفى في الشرط لم يخلو عن كون
 من عدم الاصل في سكون الالف في الشرط لا يخفى في الشرط لا يخلو عن كون
 في ذلك ولا ريب ان المراد بهذا الوجه الخصوص في الشرط لم يخلو عن كون الاصل في سكون الالف
 وجه آخر هو ان يوجب الاصل في سكون الالف لا يوجب واجبه هو ان لا يكون قوله وسكون
 في ذلك من سكون الالف في الشرط لا يوجب واجبه هو ان لا يكون قوله وسكون الالف
 وهو كذا الثالث من نوع واحد وهو لو كان اسم على وزن يجمع اوزان الفعل لا يشك ان الوزن

هو الهيئة لا يحد للفظ من ترتيب الحروف والركان والسكرت فمورن بهذا الجاهل
 ان من زيادة نسبة بالفعل هو غير القوي بل الذي هو انصاف اللفظ بهذه الهيئة لا
 لما عجز عن اكثر العمل بالمتبع المصداق الذي على تلك الانصاف ليقول جالقة فابذلها
 الغير المنقرف فافترسها ابيه هذا السلوب فتأمل فانه بعد من هذه الصيغة فعمل علم
 للوزن متقل وزن الاسم المفعول الى ان فنقل لفظ الفعل الكاس على الوزن
 من معناه الفعلي الى المعنى الاسمي فيشعر وامن برصيد فنقل من هذا المعنى وجعل علم الكاس
 بسبب سعة حرره وجوده فيه وكذلك يدر علمه فعمل من القاموس اعلم لغيره وعنه
 الفعل والنرف وجوب وعشرهم موضع من مائة وعنده الفعل جعله والكتوف
 والكتوف فتاوان بررور وضمه لغيره فعمل هو وعشرهم موضع من مائة وعنده الفعل جعله
 او ملأ القم فمورن اسم بضع موزون المشهور اسم فمورن من هذا القم واللفظ
 بالاسم مسج اجم وعنده علم موضع ثالث اقبل هو اسم لبيت المقدس
 فانه علم البيت الفاعل غير مخصص بالفعل كما وسلم ورفعت ولم يذهب الى منع حرف الالف
 لا النية بل من هذا البعض هو كوس ولعل المقول هو وجوب الى مذهبه الاسم فبعد حرفي كوس وعنده
 للفعل او يكون غير مخصص لكن يجوز في الالف الاولى ان لا يعد هذا الاسم كوسه
 بل يحمل افعلى منع الظل فمورن ان يكون ما في اوله زيادة محصا اليه بالفعل ولم يوجد في الاسم
 الاطراف القفل مثل يزيد وبكر عيسى قلنا نعم لكن لا يحتاج الى ان شرط عدم قبول
 التام فبعد من القسم يكونه غير مخصص بانه على ان شرط عدم قبول التام فمورن
 ان زيادة حرفي زيادة في ترتيب الالف الاولى بالسلي وزن الفعل وتماثل
 الى مكان على وزن الفعل قياسا بالاحسان الذي امتنع من الفرق لاجله قالوا
 ان معال قياسا والاحسان الذي امتنع من الفرق لاجله بالعطف كما في بعض النسخ لان
 قولنا قياسا لانه فاما سلازمه او اسمي وقوله بالاعتبار الذي حرف لاجله لانه

مثل السوء وعنده علمه الاسمي فليكن قولنا قياسا والاحسان الذي امتنع من الفرق لاجله
 الى حال احسن وبشرى العطف يتوهم انهما قيد واحد والاعتبار الذي امتنع لاجله
 من الاحسان وسبب ذلك ومن اجل ان شرط عدم قبول التام فمورن ان يكونا لاجله لانه
 وجود الشرط على اسم السلاسل المتشابهة وطفا الاولى ان معار من اجل وجوده
 الفعل مع سبب نحو وحق شرط امتنع اجم من الفرق وما وعنده موزنه لما كان المراد
 من المعروف المتحداه عن العمل سواء العلم والتفكير المعروف والشرط العلميه ما انك تسبق ذكرها
 السلاسل المتشابهة العلميه اعمال وما فقه علمه موزنه بالحقبة او مع شرطية
 سبب اخر ولا احتمال لان يكون شرطها محض بدون السلاسل اذا اجمع العلميه
 مع التانيث في العلم وكان السبب منع الفرق هو التانيث والعم والعلم كانت
 شرطها تانيثا وعلما فمورن موزنه لانه يدر من تانيثها ودرجاتها من غير مرجح لان
 اسباب تقيده مع الفرق فانه بعضها دون تقيده بل لا مرجح لهما واجتماعهما
 مع تانيثها بالالف والجمع فمورن هو التانيث والجمع ككوسيه مستقلا فلا يلزم
 الرجوع من مرجح على الجمع العا التانيث او صفة من المرجح الاولى ان يقال
 ان الجمع المانع على صيغة من المرجح فان السبب هو الجمع لاصفة من المرجح كما
 انك يضاهي واولا بل فان قلت لانه سق الجمع للجمع مع العلميه والباقي معها
 المسند افتنا ولكن قلت للجمع الاصله كان وهو ياتي حال العلميه فلا بد من الفرق
 بهما السلا يتوهم ان الموزنه هو الصفة فتأمل اذا تكلموا في العمل في بعض بيان
 يادول بواحد من الجماعه المسماه باذا كان العلميه تانيثا لجماعه او باول
 بواحد من الاثنين اذا كان تانيثا من الاسم في السلا لانه ان جعل كوسه فمورن
 لانها ما منع النسخه التانيثيه ومن اتاوه المذكور لا يلزم الوضع

في

فان علم المخصوص بغير نفي والعلم في الوصفه حسب معناه فان معناه العلم
 في المخصوص والتعريف مع علمه اوجه لصفه ما هو العلم الصفه اعني في العموم والابتنان
 مع اعتبار هذه الصفه كالتعريف فاعلم انما هي علم في العلم فليكن ان يكون
 العلم في العلم او السوال يقول كان علم وهو ان العلم ان العلم المتضمن
 ان علم واحد باطل ومتضمن جوابه ان العلم الوصفه حال العلم في محسن
 وجميع البناي جميع افراد عنوان هذا الباب وهو المنفرد وانما هي العلم
 سائر المنفرد للابتنان ان المادان ما فيه علم مؤثره ان الصورة الكسرة اعلم ان
 السور من فرقوا بين الكسرة بلا ما ومن الكسرة مع البنا ففعلوا الكسرة باسم العلم البناء
 وعموم الكسرة مع البنا في الكسرة الابتنان والسماوسه فالتناسب بهما ان يقول الله
 بنجر بالكسرة مع البنا فاصح السور في قوله ان الصورة والكسرة فليضعف
 بدخول ما هو من خواص الكسرة وفيه ان السور الله الله مثل ذلك خواص الاسم فضعف
 الاساء الله المنفرد بغير ضعف مشابيه للفعل وقوله جهته الكسرة مع ان
 لم ينصرف هذا الفعل الله الا ان السور ان اللام والاضافه فاحتمل ان يكون في
 في اللفظ والمفعول كذا في الاساء الله السور اعلم ضعف اعلم السور مع ان
 كسرة في بالقطع عنده وفيه ما هو ومعهم ذهب اليه انه عن المنفرد مطلقا
 الظاهر ان قوله مطلقا في هذا المذهب وكذا في المذهب الاول ومعنا ان المذهب
 الثالث يحتمل ان افراده غير مسعول بان يكون بعضها بعد فعل اللام والاضافه من
 وبعضها مع صرف في كذا في المذهب الثالث وكذا ان يواد مطلقا بها ان كان في
 قبل فعل اللام والاضافه كان عن المنفرد بعده الله ويروى على المذهب ان كان بعد اللام
 مع روال السور او مع سائر اللام والاضافه غير موصوفه وما في قوله وما
 في قوله مؤثره او الكسرة في قائل والمنفرد من عن المنفرد بالاضافه هو المنفرد

نوع

وذلك لان عن المنفرد في الفعل سبب الوحدان مع من التنوين الذي يمنع من الفعل
 مطلقا فان الفعل لا يقبل التنوين اصلا خلافا في الكسرة فذلك الفعل لكن لما منع من المنفرد
 السور العكس الذي لا يقبل التنوين فليكن الكسرة الحركات الثلاث اللواتي تناسب ان يمنع
 من افعال الحركات ليقوم جميع السور فائدة ومعنى ما صاروا الكسرة التي هي علامة للمنفرد
 الكسرة في الفعل مع الكسرة مع التنوين وقيل بالعكس وهو بان
 يجوز ان يروى بالسور بان لا يكون في عنوانه يكون متندا او متندا
 ان هذا الباب للمفردات او يكون المسد ففرد في اي المفعولات هذا الباب للمفردات
 او يكون في هذا الباب ومطابقه من السور من هو علم على جهة مشاركة على البنا او بان
 يكون مسد ففرد في البنا في السور من هو ما يحمل على علم الفاعل في اللامه اما ان السور
 جميع انواع المفعولات او الجنس في التنوين بان يكون مطلقا في قوله مقام السور او يكون
 في جميع ان المفعولات المعهودة المفعول تمام من قوله او اوجه رفع ولصب وجعلها
 وانما جميع ولم يأت في لصفه المفعول مع ان الملامم بمقام السور وبارجاع الفاعل اليه
 لان السور في الرفع سابقا بقوله الرفع علم الفاعله وقول في المفعول ههنا يقول هو
 ما شتم على علم الفاعله في ههنا انحصار المفعول في نوع واحد هو الفاعل فاذا زال
 وكل الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المفعول او التعدد في اللفظ لا في اللفظ
 العلم كما لا يخفى جميع المفعول للمفعول لما يذهب الوهم من قاعده تعريف
 في المفعول انما ان يكون المفعولات جميع موصوفه فليكن ذلك في الرفع ذلك
 ان موصوفه الاسم وهو لا يقبل الجمع لما كان كذا على مستثالا
 على كسرة في اللفظ السور او يقول لان موصوفه الاسم وهو كذا
 كذا كسرة في اللفظ السور او يقول لان موصوفه الاسم وهو كذا
 ما في كسرة ان يكون موصوفه الكسرة في اللفظ ان يكون موصوفه الاسم مع ان الفعل المضارع
 السور موصوفه لما كان في اللفظ في الاسم وفي بيان احوال اقسامه وما يروى في هذا
 البنا الله من اقسام المفعولات الفاعل والمسد او المفعول في ذلك من ان موصوفه

الاسم من اوصاف موصوف الكمال المتناهي والعقل المتناهي ولم يفرج نوعه مما اشبه على علم
 الفاعلية او فعل المصانع ليس علم الفاعلية وهذا بعد فائدة احب علم الفاعلية على
 النوع في نوعه المرفوع وقد يقال قد يقع للمفسد الذي يكون المرفوعات في نوعه علم
 موصوف الاسم فقط واهيب بان الاسم المرفوع اعلم من ان يكون موصوف او علم الفاعلية على
 المرفوع ان يكون اسما وهذا ان لم يكن لبقا فبما مر من ان يكون موصوف او علم الفاعلية على
 المرفوع وهذا في جعلها اسما حكما ويجمع بينهما مقرر اوصاف المرفوع في نوعه علم
 ان يقع بالالف وان اوصاف المرفوع الذي لا يقل من شئ اذ ينطبق آقا والامثلة الذي
 لسان وقوعه بالالف ان كان الاطوار كما لا يخفى كما انصافا فعليه ووصف
 الصافي من المرفوع علم ثلث قوام واقام النوع على طرفي الاخرين فلا بد في
 وجه استحقاق الى اجمع حده وهو شئ من اسم السجل الذي يقع العلم والمعرفة
 حال المذهب في السجل المسمى به المسمى به المسمى به وهو سائر من سائر
 وانما ذكره كالتشبيه في هذا المثال لا ليعلم الى الذي هو موصوف حكا ولم يقع العلم والاشياء
 اراد بها على صفة وتذكر وان كان بالوصف وفيه ان علم به المسمى به المسمى به في قوله وكان
 يوم الاثنين وكان اسم المسمى به المسمى به في باب المسمى به المسمى به المسمى به
 الدال على المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به وفي قوله المسمى به المسمى به
 انطال المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 توفيقا له ان النوع الا جواب دخل مقدر كما في علم المسمى به المسمى به المسمى به
 مذكور انما هو المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 موصوفه والنوع المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 نوعا الاسماء وانما لو ان علم به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 في جاز من ذلك ان المرفوع هو الذي كان قبل فبما لا في نوع المرفوع في المسمى به
 مع انه من جملة المرفوعات انما بان الاسم اعلم من ان يكون موصوف او علم الفاعلية على
 الفاعل في المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 من المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 موصوفه لان نوعه بالاسم المرفوع من ان المنطوقين في المرفوع بالاسم المسمى به
 مع انه لا يخفى بالاسم المرفوع من ان المنطوقين في المرفوع بالاسم المسمى به
 مع انه لا يخفى بالاسم المرفوع من ان المنطوقين في المرفوع بالاسم المسمى به

مكرر في قوله

مع مكرر في قوله المرفوع من ان المنطوقين في المرفوع بالاسم المسمى به
 ولا يشار الى ان هذا هو المرفوع من ان المنطوقين في المرفوع بالاسم المسمى به
 ان علم به كوني الاسم فاعلا اشار الى ان المسمى به المسمى به المسمى به
 فان قلت ان كان المرفوع علمه كون الشئ فاعلا فكيف يصح ان يكون نوعه
 فاعلا من المرفوع فقلت لما وجد فاعلا ما في سائر المرفوعات او المرفوع الذي
 هو علمه الفاعلية فيما اشار به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 لما لم يفرج عن شئ من الامور مع ان المرفوع علمه المسمى به المسمى به
 كونها علمه الفاعلية فان قلت ان المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 فان ما جعل على احد من هذه الامور حيث انه علم الفاعلية من نوعه وحيث
 انه علم المفعول بمصوب ان يكون موصوف ما فان قلت ما يصح
 موصوفه الاسم بالرفع ووصفيتها لم تلت ابدأ على المسمى به المسمى به
 في اسمهم من اعطاء حال المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 موصوفه فانما يكون المرفوع وهو الفاعلية اطلق اسم المفعول الموصوف في المسمى به
 على الدالين وعلى السلب ما في المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 والمسمى به الموصوفات لا يجب ان يكون وجودها الى المسمى به المسمى به
 المنعطف كسعة السموت لموصوفات او على حذف المضاف ان يكون
 معاني الاسماء موصوفات فاعلا في علمات الفاعلية وعلى ان المراد بالموصوف
 والصسم الموصوف والصسم على الاشفاق دون المواطاة فان الاسم
 موصوف بانه مرفوع ولا شك ان الاسم موصوف بالما كان في المسمى به
 المسمى به وكذا الاسماء الى الاسم علمه المسمى به المسمى به المسمى به
 ورواها ما في المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به
 او قد مر او قد مر المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به

او قد مر او قد مر المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به المسمى به

سبعة

لان الاستاء في الميراثا استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 هذا الاستاء في الميراثا استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 المادة فانها في مقابلة المعنى في الميراثا استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 شيء واستاءا في الميراثا استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 لم يورثا في الميراثا استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 الميراثا استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 عند التفرس في معنى الفعل في صورته يورثه الاستاء في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 الفعل استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 على مسدا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 الفعل استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 يورثه في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 كما في الميراثا استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 على المصدر في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 وقدم على المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 بها كانت كذا في قوله ما استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 نوع الفاعل يكون قوله ما استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 نوعه على وجه شاهد به نوع النوع الا في وجهه في قوله ما استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 او على ما في حكمها بعد الملاحظة في قوله ما استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 اسم المفعول ولا مصدر في المفعول كصاحب الفصل والسبح عند التفرس
 وزد في قوله ما استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 فان ابواه تصدعوا في قوله ما استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 كونه مسدا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 والاصل وهو في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث

ورد لطلب في العرف ان يورثه في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 قد يورثه في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 وهي غير جازية مع جواز الميراثا استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 عند الوجوب او دونه فيكون صورة وجوب يورثه الفاعل في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 واما ان يراد مسدا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 الفاعل يكون على خلاف الاصل ان يورثه في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 ان اذا امتنع مانع عن ان يورثه الفاعل في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 في قوله ما ضرب علام الا انه قصد المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 فلم يكن الاصل ان يورثه الفاعل في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 في هذه الصورة فليزم الاضمار قبل الذكر الاول ان حاله ان الاصل ان يورثه
 الفعل مطلقا سواء مع مانع او لم مع مانع الفعل في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 مسدا الفاعل في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 ان على ان يورثه في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 ان ذلك في قوله ما استاءا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 والاصل ان يورثه في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 علم مسدا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 اللفظ مضمرا متصلا او كونه مضمرا في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 الواحدة فليزم الاصل ان يورثه في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 وان يورثه في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 المتعدي في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 اصلا لان الواجب في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 فيكون كما في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث
 لفظا فقط فان كل واحد من الفاعل والمفعول معدوم رتبة على التفرس في المحلة قبل ان يورثه ولو لم يكن في الميراث

ورد لطلب

فان قيل لو سلم عدم الاتصال بالاساس لكان التقديم قسرا على ان المعدوم
 اسبق للفاعل بشرط توسطه في حدوث التقديم والتأخر اذ وجوب
 التقديم او التوسط في التأخر الذي لازم كلهما مشروط بتوسط الا ان التوسط
 يقع في هذه الصورة وانما في صورت عدم التوسط مع الاتصال بالمعدوم
 كحسب الظاهر ان التوسط في جميع هذه الصور لا يخلو لا لخاصة الى
 بل لبدء القول في هذه الشروط ان الشرط يدل على بدء التأخر في واقع المعدوم
 وفي الشرط بل في وجوده ان التأخر متعلق بالواقع فعدم التوسط في الفعل
 او قبول مقصود في المعدوم يستدل على كل منهما بقوله انما في صورت التوسط
 فلهذا فاسم الاتصال والافتصال مع التقديم والمفعول المذكور المتعلق
 الفاعل المتصل به من اتصال الفاعل بالانتماء لا من اتصال الفاعل بكونه
 المفعول من اتصاله او انما كان المفعول بعد متصلا فلا فرق بين الاتصال
 في فرك قلت على هذا يلزم عدم الاتصال في التأخر كما هو في التأخر الواحد
 واحدا الفاعل المتصل بالمفعول كالتأخر في الفعل لفظا ومعنى فهو دخل المفعول
 فيه وبين الفاعل المتصل به في وقوع كل من التأخر والافتراق مع جواز
 ان يكون في غير مفعول واحد فيقولون انما هو بالاعتبار ان الفاعل خاصا
 كالشأن المذكور وانما كان عاما فلا يجوز ما ضرب احدنا من ذلك في
 احد في صحيح ان يكون زيدا مفعولا على عدم تسليم صدق هذا المثال يلزم
 الاعتلال فان معنى ما ضرب احدنا من الاعتراض هو ان يرد مع عدم جواز
 صار به احد العزلة ومعنى ما ضرب زيدا لا يفيد في غير التبع بالمشبه وهو لا
 يفتقر الى ان يرد مع فعل الصفة بل بما يقع ان صار به زيدا مفعولا
 على غير وقيل في ذلك يلزم من الصفة من ان يكون لها مفعول فيكون
 ورسوخ ان يكون في وجوب التأخر الفاعل في هذه الصورة خلاف التأخر
 وابن الجاوي ما ذكره الشارح فليكن التأخر قبل المذكور عندنا وانما على التأخر

منها

معدوم فبان رسم المفعول عندنا ان يمتنع الفعل ويكون في موضع الفاعل فلم
 يلزم من تأخر المفعول التأخر قبل المذكور رسمه فاصل وقد كلف الفعل
 الواقع للفاعل في توصف الفعل بما يكون زيدا مفعولا لفاعل في التأخر
 لما ان المرام الفصل العامل لسؤال الحكم حذف شبه الفعل المتعلق بالفاعل
 لما ان الفاعل مرفوع وبعده زيدا والسالك في التأخر ان عامله الفاعل
 لرفع الفعل المرفوع هو سنده ان هذا جازا بذكر انشأته الى ان جازا بصدور
 جميع اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار خصوصه الذي هو الحذف
 وانما قدر الفعل دون الخبر المعدوم هذا الكلام ونفع لما قال الشيخ الرضائي لا يمتنع
 ان يحمل زيدا في هذا المثال على ان سنده لا حذف خبره هو تمام لانه لا يخلو حذف فعله
 قوله سأل والفاعل سأل سأل عن غير معلوم به العام وكل علمه فلا يمتنع
 في الجواب ذكره لم يكون سنده او المحدث في خبره اذا عرفت هذا يكون ما
 الشارح قدس سره في دفعه عن حمل المحدث في خبره على عدم حذف الفعل وكثير
 ما يحسب السري في تمام على عدم حذف الخبر وانما لهذا القول يحمل بحث فان كان
 مطابقا لجواب السؤال امرهم عندكم فالجواب ان يقال في دعوى السائل
 بقوله لم قام بعد صدور فعل العام عن فاعل فلم يعلم حصول الفاعل هو
 فاراد ان سأل عن الفاعل بقوله عام زيدا لم يرد ام قام عن والى غير ذلك الذي
 احصل عند صدور القيام عنهم كمن احضر في السؤال بعد عهدهم بمن الاستفهام
 ولما كان الاستفهام يقتضي صدور الكلام فعدم كمال الاستفهام على تمام فعال
 من تمام فصار الجواب في هذه الصورة هو محله معنى بالجواب المطابق للسؤال
 المتعلق ان يقال تمام زيدا بالجواب المتعلق لا تمام فاعل وانما هو رواية
 السائل للفاعل نفس ما كان في دعوى السائل المتعلق به الفاعل لا يكون
 حذف حرف زيدا وهو على صانع مفعول ما لم يسم فاعل لسلك لا يكون ما
 على هذا الوجه علم الموال الزمان قدس سره متعلق بمضارع فان علقه بسكنه المفعول لا علم

فرد ينفرد والخط السابلي من غير قصد وقد الساس الذي يفسد الخادم
 السؤال وما قال في البطل من غير قصد والنفاس مطبات كواجب
 في جميع الاول ان يقال في جميع الخلق لان المراد منه الفعل والالعلاج الساس والنفاس
 الزرع الذي يفسد في الرشح وبكل الاسما رسما وترى الا ان يقال ان ذلك
 عديم للموسسات كعيات قوله وما مصدره وكجز حلقها على الموصولة كمن
 لا يدرى القول كعدم العائد في بطلان ما لم يحتمل التحليل لا ذلك ان يعطى
 السابلي من عليه السكا المحط في موب بزم لورس واد على حرمه
 ان القوس لو كانت في السج على من المحذوف في هذه الصورة لم يلزم الا
 سهام في حذفه ولم يحج الى ذكر المفسر بل القوس في هذه الصورة تدل
 على الفصل الفعل مطلقا لا على حرمه فان حرف الشرط في هذا مثال فربما فصل
 لا خصوص ساس ركنا لان يقال مراده من القوس العائد على بعض المحذوف
 على المحذوف من حرف الشرط وهو وانفسر قبا من دون الفاعل وحده
 قلت كما هو ان يقال في حذف الفعل والفاعل معا وان يقال في عدم فاعله
 من كونهما كما ان يقال في عدم فاعله وحده الفعل نحو حذف الفاعل
 وحده قلت اذا قيل في جواب اقام زيد مع قيام كان الفاعل ضمير مستتر
 في اقام را حقا الى زيد المذكور في السؤال لا محذور فانهم حذفوا الفاعل
 وحده وذكرهم مع قيامه ان كان له ان اذا كانت مذكورة بعد الجمله تكون
 مذكورة في مقام الجمله بعد صدمها وما اذا كانت قبل الجمله في مذكورة في مقام
 نفسها سواء ذكرت الجمله وحدها وبها كما كانت الا ان يقال المراد مذكورهم
 مع قيام الجمله لا كنفادها غير مذكور فلو لم يعدم قيامها بورد في مذكورة فان قلت
 مذكورهم مع قيام الجمله كمن لا يورد في مذكورة فقام ما يورد في مذكورة فان قلت
 لم يرد في مذكورة الجمله بل على معناه كما ان هذا الكلام يدل على ان في وجوب
 الخريف لا يعدم في مذكورة ما يورد في مذكورة ومقامه كمن كان في وجوب

حذف خبر المبتدأ الذي هو الواضح لا بعد ان سدد كمن نعم ما يورد في مذكورة مقام
 للمبتدأ لا في حرف وجوب وان المزمع في مذكورة لا مثل لو لا زعم كان كمن
 يكون الجواب مطلقا للسؤال وانما يندم بشر في سب حرف
 الجمله الاسم الكسبي والعقله الصوري بل العائد ان حال بعض المعنى كمن
 مع ان بعض العائد من المصدر راوي كمن يحرم وقيل ردا على من قطع
 التراجع على مدس السهرى والكوفي او لا في الفاعل في المصدر ردم ان الاول
 ان يثار النص الى ان المراد ما فعل العائد في قوله وحذف الفعل
 او الساس كمن في غير الفعل العائد ان محذوف ما ان الساس في غير الفعل
 لا يوجب ان يحذف النوع ان مثله كما ان كمن في القسم المنفصل كمن
 طريق قطع التراجع ما يورد في السهرى والكوفي فلهذا قال ظاهر ابعدها
 ليخرج التراجع في القسم فلا بد ان يقال او الساس كمن في غير الفعل العائد
 احتكام وجوب ان راى السهرى والكوفي في الا ان يقال المراد مذكورهم
 لام العهد في الساس المذكور با حلقه كمن في غير الفعل العائد
 مع ان التراجع قد يقع في اكثر من فعلين يعني ان الساس الذي كمن في
 المذكورهم المذهب الجبري والكوفي كمن في اكثر من الفعلين مثل مذكورهم السلام
 كما صحت وسلمت وباركت وترجم على اراسم ما عرفت في صورت سابع
 سابع افعال سالكه قطع التراجع مذهب السهرى والكوفي مذهب
 الكوفي على الفعل الاول في جميع الاخرين يكون المراد الاول ما قبله وهو
 المراد الاول على مدس الكوفي ما هو المذكور ولا وهو الساس ما هو المذكور الاول
 هذا المزمع ان لم يرد احد الى افعال الفعل المتوسط بين الاول والاخر
 امصارا على اقل مراتب التراجع او كنفاد على ما هو اكثر وقوا اعتما واعلى لاجور
 المعايير فيما هو الاول فلا يكون اكثر مواد الساس هو الساس في العامين
 بل في الفعلين او المتقدم عليهما والمتوسط بينهما يتولى للفعل الاول يندرج القول بعضه

وان كان في بعض المعنى كمن
 ان كان في بعض المعنى كمن
 ان كان في بعض المعنى كمن

ان كان في بعض المعنى كمن
 ان كان في بعض المعنى كمن
 ان كان في بعض المعنى كمن

احرص

غير مشهورة عنه فلا يقال **حرا عن الكرار** ان يكرار الاسم المتنازع فيه
 وان كان فاعلا في احد المربين ومفعولا في الاخرى وعن الاخبار
 قبل الذكر في العصبه اعرض عليه ان الاخبار قبل الذكر في العصبه جائز
 ووقع في مثل ربه رجلا وفي قوله معا فقصص من سماوات فالجاء ان
 يقال وعن الاخبار قبل الذكر مع عطف على العصبه فانه عر جابزا في المكان
 المذكورين وكره رجلا وسبع سماوات كحصول العصبه على الجابز
 ما بين فيه وان ذكر المربح ليس يحصل التفسير وكره ليقول مفعولا في
 السبق عند عمله وفعال الاخبار قبل الذكر لفظا ورتبا فاعلم ان الاخبار
 للمفعول قبل الاسم لفظا واما اذا اتم بعد الاسم لفظا كقولك عمل على
 ساعدا فاعلم ان فعال وعمل الاخبار قبل الذكر اتم قبل الاسم لفظا
 من الفصل الثامن من العامل والمفعول بواحد بعد الاسم لفظا
 ان استغنى عنه ان عطف ذكر المفعول والظاهرة لا غير نفس المفعول فلا يرد
 ان الاستغناء عن المفعول في الفعل المنعك عن مفسور لانه لا يجوز
 حذف المفعول باسما من تعضد ذلك بمثل قوله معا ولا كسب الذين يحكون
 بما اتاهم الله من فضله هو خير لهم ممن قول لا كسب على صفة الغيبة بعد
 لا كسب كلام هو شر اضافة مفعول كسب وهو كلهم مخذوف والآخر مذکور
 هو خير لهم وال جواب انه كثر ان يكون المفعول الاول كسب في قوله
 ضمير يعود راجعا الى المحل ان لا كسب المحل هو الله كسب وقع الضمير المرفوع موضع
 المفعول كانت في قوله كسب انت العلم الحكم لفظا من الاخبار قبل
 الذكر فانه انما يلزم الاخبار قبل الذكر بواحد قبل الاسم لفظا واما اذا اتم
 بعده فلا فاعلم ان فعال لسلامة الاسم الاخبار قبل الذكر في العصبه او الفصل
 ابعد من العامل والمفعول كما ذكرنا وسبعا مما مل على لفظا فقط
 لو اتم متصلا بفعل السابق كما هو الاصل الدقيق على المذهب الجاهل

الاولى لا يقال على الاستعمال المحقق وان لا يذهب ولا احتياط بينهم بعد الاعمال
 والاولى الفعل السابق اعلم ان اذا اقتضى الفعل السابق المفعول عند العمل
 الفعل الاول له اربع احتمالات الاول جواز الاخبار والظرف والثاني
 بعين الاخبار والثالث بعين الحذف والرابع بعين الاظهار فان جاز
 اخبار المفعول في الفعل السابق مع جواز الحذف في الخبر اخبار المفعول في
 حسب الاستعمال وجاز حذفه بعد العمل في استعمال بطريق المرفوع فاشرك في
 هذا بقوله والمفعول على الخبر ولم يظهر المفعول في الاستعمال وان كان جابزا
 ان لم يكر الحذف مع واز الاخبار بعين الاخبار وان لم يكر الاخبار مع واز
 الحذف بعين الحذف وان لم يكر الاخبار ولم يكر الحذف بعين الاظهار وشار
 الى هذا الاحتمال الاخير بقوله الان مع ما عني فليكن ويرك الاحتياط السابق
 والثالث ظهورهما حيث عمل صيني يجعل النيران فاعلم ان
 ظاهر كلامهم يوم ان النيران انما متنازع فيه وجعل فاعل صيني بعد اتم
 الفعل الاول وليس كذلك على تنوع في منطلق فقط والنيران فاعل
 صيني هو الفعل الاول او الثاني ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكره مثال
 صورة قطع الفراع فيجوز ان يكون صورة الفراع بهذا احسن وجبت
 النيران مطلقا فيجوز ان يكون النيران في النيران انما بان اقتضى الفعل الاول
 ان يكون النيران فاعلا والفعل الثاني ان يكون مفعولا والافعال
 ان لا يتنازع بين الفعلين في ان الافراد والتشبه في الاسم لفظا كاعراب
 الرفع والتثنية والتذكير والثالث فكما يجوز ان يتبدل الاعراب والتذكير
 والتثنية فكذا لا يمتنع ان يبدل الافراد والتشبه في الاسم لفظا
 فكما لا يمتنع التبدل الاول في وحدة المتنازع فيه لا يضر التبدل الثاني في
 هذا ولا يستدل بالكوفون بغير ما كان قول امر القيس محمد بن
 الكوفون اجاب المعاصر بهذا الاستدلال لان اسم لا يمتنع في سرداهم لو اسقى

والاولى

الاولى

الاول عدم لزوم الخوض في هذا الباب فان قلت لا يجوز الخوض في الاموال الاول
 في قوله لا تفعل ولا تفعل على كلامي الاستعمال العرفي من حيث هو لا من حيث هو
 في الثاني قلت بل ينبغي في الاستدلال ان يكون بان اعمل الفعل الاول مع لزوم اختيار
 استعمال المخرج فاعمال الاول على او بعض الخدشات لا يمنع عنه او لا يقال
 بتساوي الاعمال بل هي ان يكونان مذهب من القسمة او في الاعمال
 لكنه اختيار الاول لاستلزام ما هو الواجب لان لو جعل مدلوله مثبت
 شرا كان اوجزا من هذا الاستدلال على ما دعي في قول من القسمة انما يتم
 لو كان السعي والطلب متساويين وكان قوله ولم اطلب معطوفا على كفاي
 واما اذا كان السعي اخصا من الطلب او العاطية اخصا من السعي فمباشرة الاستدلال
 فلا يلزم في المخرج فانه يجوز عدم السعي مع الطلب الباطل والظاهر انما يكون
 الواو في قوله ولم اطلب لتعطف بل لئلا او كان لم اطلب معطوفا على مجموع
 الشرط والاول لم يلزم ان يكون مثبتا فلا يلزم ان يكون في المخرج اي مفعول
 فعل او شبه الاحتمال ان يقول مفعول عايل الا ان يفصل بانه فعل او شبه فعل
 واما لم يفصل عن الفاعل اعلم ان الفصل هو ترك العطف واداء الفاعل في هذا المثال
 فصل العوائت وهو واقع بينهما اذ اذ الفصل باير ومنه او متعاضدا
 في الاول عنوان المفعولات والمفعولات فليس في باب حتى كساح في ترك
 الائمة على كساح في ايراد على خلاف الاستلوب في قوله ومما المسد والجر في
 لشد انما لا يفاعل ان كمال مناسبة حتى ادخل بعضهم في حرف
 الفاعل ترك قوله على حرف تمام به وبعضهم في الفاعل تركه في قوله لا وفعله
 في بعض الاصله كما في تحت الشارح كقولهم ابراهيم عطف على كل ما
 يدل على اراوه الا في اول السجلات عرطاه لان العطف يكون بوجه واحد
 الا ان الاوابع والاصول لم يحاشوا من ذلك فاعبروا بالافراد تارة
 في الموقوف وتارة في الموقوف فاعبروا في الموقوف لا تارة في التوقف

جامع شاملا من الموقوف واعبروا في الموقوف اشارت الى ان جامع
 التوقف بل كان ما صدق التوقف عليه هو فرد الموقوف والظاهر عدم
 ابر او كل منهما شيئا ودر الى انهم المفعول او هو الفرد والظاهر ان
 المراكب ما يعطى على المفعول من الجار والمجرور والعطف حرف عطف
 تصديق هذا التوقف على المرسى في قوله انبت المرسى البقول فان الفاعل المفعول
 والمرسى والبقول هو الله سبحانه في حرف الفاعل عطف وقيم المفعول الذي هو
 المرسى مقام واجب بانه المراد ما فاعل هو الفاعل الخيول والمفعول ما يعطى
 مفعول عند اتمام مقام الفاعل وقيم هو مقام الفاعل المتصل
 في حكم اقيم بالمتصل لسا يتوهم حلو المعطوف على الفاعل الذي في المعطوف عليه
 اعني قوله حرف فاعله ارس مقام الفاعل في اسما والفاعل الفعل او شبهه
 لا يقع ان مقام الفاعل هو مقام اسما والفعل المفعول له ولم يتم المفعول في
 هذا المقام بل اسند الفعل المفعول له وليس له مقام الفاعل لان يقال ان
 مقام المسند المحدث للذكور مقام الفاعل ولم تغير مقامه بالتوقف الفعل
 بصحة المعلوم او المجهول فتأمل اذا كان عايله بعدا بقرينة قوله ان
 الفعل في ترك ما كان عليه شبه الفعل المتعاقب في شرط او كان شبه الفعل ان
 شبه الفعل الى اسم المفعول وكون مقام اسما والفاعل المفعول الذي
 ذكرنا قداما ولا يقع المفعول الثاني في باب علمت المراد باب علمت
 او شبه المفعول المعقولين كان الاول منها مسندا الى الثاني منه كما لا
 على ذلك بل علمت على محض في افعال القلوب على شيئا وان قيل قلت زيدا فاعلم
 واعتقدت زيدا شيئا او علمت ذلك ولا يكون اسما ولا لانا ما لا ينفك
 في الفعل علمت واخترت الفعل فاعلمت وعلمت فاعلمت فاعلمت فاعلمت فاعلمت
 المفعول الثاني في شبه الفعل علمت باب علمت موقوع الفاعل في كونه معلوم ابوه
 قائما وانما ينبغي ان يكون جامع ان المفعول عام كاسم الاول ان يقال ان الاستدلال ان المفعول

سورة

و اعلم ان قوله اول ولم يقل فاعلمت
 بالذات في قوله ان يكون المفعول
 ان يكون المفعول في قوله

ان الاول غلط فساد هذا الدليل عندنا هو انهم قد عارضوا في الاول ان
 المعقول الاول او الثاني كل فعل متعدد والى معقولين فانهما غير الاول وكون المعقول
 الاول غلط مخصوص بجعل الم غلط وكون سائر الافعال التي معقولها
 غير الاول على غلط في كون معقولها الاول فيه معنى ما عطفهم من مطلق ومنها
 البتة او لا فان قلت استلزم المعيار الاول في اول الجملة من المعقولات والمقصود
 على القسم الاول مما تم ذكره في باقي الاقسام من وجوه اخرى ومنها قلت لا غرض
 المرفوع ما يستعمل على علم الفاعلة من خصوصياتها على علم يمكن سائر الاقسام من غير كون
 قات راى ان علم الفاعلة هو سائر الاقسام استلزم على علم الفاعلة سائر
 او من جهة المرفوع يجوز ان يكون معناه ومن جهة الفاعل فاعيدته التبيين على انه
 ملكات الفاعل على ما هو الاصل منها وهو كون المسند الى المسند الله وكون
 الخبر مسند الى المبتدأ وذلك في القسم الاول من المبتدأ والقسم الثاني مما اعترف
 للظهوره حيث لم يوجد وجه الرفع فلهذا القول بالابتداء واسرهما في العالم
 المعنوي وهو بالابتداء وهذا الاسرار ان في نسخة فاكنت الاسناد فيهما
 ساد احد اوفى نوعه كان في كل من المبتدأ والخبر ابتداء آخر ومنه كانت في
 بينهما ان اشأت الى لا احد بها سلبت اشأت الى لا احد في بعض الاحكام كقول
 تقدم المسند الى الخبر وجوب تقدم الخبر على المبتدأ وان كلامنا سلبت وتكون
 تاخير الآخر وانما كان ذلك جعل بعض الاجزاء لا على واحد بينهما كوجوب
 العادة الخبر الخدمه سائر هو الاسم لفظا الى بيان ويل كونه في زمر قائم او غير
 ان تاثيرا فان قوله ان تصوموا ليس باسم لفظا كقولهم قد سركتم وانه
 ما ان تصوموا في ما ولس حياكم وكلمة الخبايا وكذلك في ذلك تسبح
 في حيا ان تراه في عدد سماعك بالمعنى وكذلك قولك زمر قائم فليس وقولك
 الحيوان الناطق منتقل ينقل قد مد الى تقديره اللفظ وكان واحدا في الاسم
 ان الذي لم يوجد فاعل اعطى اشارت بهذا الكلام الى ان حكم الخبر في قوله

بسم الله في وجهه الفاعل المقتضى ثم قد عارضوا في الاول ان كان الثاني في المعنى
 وجودا فاعل المقتضى غير عين عدم وجوده بالخير قد خسرنا الاسماء المعددة لكن
 يخرج بقوله مسند الفاعل اشارت الى ان خبره كان اولي اصلا اشار
 ان المراء عدم وجود الفاعل المقتضى بطريق السلب الخ لا رفع الايجاب الخ كما
 سوسم من ظاهر الخ الخ اسم الفاعل والمراء ان لا يوجد فاعل لا لفظا ولا
 تقديره وكذا ان اراد بالفاعل المقتضى ما يكون مؤثرا في المعنى من ان هذا
 المعنى غير متبادر من العبارة ولا بد من جعل عبارة التعريف على المتبادر فاقول
 مسند الله حاله في الخبر المجرور والراجع الى الاسم الثاني في قسم المسند الى ان عريض
 حرف مطلق المسند وليس مقصوده الخ الخ القسم الثاني من مسند الله كقولنا
 هذا القسم الثاني من القسم الثاني ان الله على عبده لا يصح قوله او الله الواقع
 فيكون السوء في معنى مطلق المسند او غير فيه فبين على سبيل التبيين ما مل من الخ
 من قوله في قسم المبتدأ ان يكون المبتدأ مقصورا على كل ما مل من القسمين اشتراكا معنويا
 وليس كذلك بل هو سائر كقوله من الذين الذين بعد من الذين من الذين كما ولا
 وكذلك ان الذي من قوله ان ضارب لا يزيد وكذا كقولنا ومنه كقولنا
 زيد وما ضارب زيد ومنه ضارب زيد على ان يكون ما من الاسماء من معقولين الضارب
 فلو قام المسند او الاسماء بترك الالف عطفها على حرف النفي استلزم هذه الصورتين
 لكن الاول على لوم ترك الحرف في قوله وبعد حرف النفي الله في الله والاشتمال لا يشترط
 في ما وقع بعده حرف في قولنا من عباد الله سوف ياتي من مدنيهم والذين اولها
 ان ما يبيون من القسم الثاني في المبتدأ او التنقل الى غير سب كقولنا مضافا اليه
 ومنه سوسم جواز الابتداء بها من غير استعماله ونفي مع نفي وانما
 مراد ذلك حسنا وكان المقام من هذا فنحن بالمدكور واور وصير الفصل في قوله
 فالمسند هو الاسم المجرور بعد خبر المسند لا في القسمين المذكورين وكذا ما سواه حتى
 يخرج الاسماء التي افعل الفاعل رجم من غير ما سواد في خبره عن الله من قسمه فاعل في

في خبره عن الله من قسمه فاعل في

فانه المفهوم منه ان اسم المصدر ان يكون فاعلا لاسم المصدر كما
 في مسند كثر فلما سب بهذا ان كثر كثر مسدودا ومعه مفسر الخوف
 هو معمول بغير فاعله هو فخر مسدودا عن الناس منكم فلو كان ما ذكره لكان
 في منزهة عن الناس منكم كثر فاعلا مسدودا بغيره فان
 طابقت معروضا لالامان راو لظاهر او ما يكون مجازا فان قلت لم يكثر
 الظاهر عن غيره النعمان اي المستتر حتى ينشأ ولا الضم البارز ولا يحتاج الى
 هذا السمع لادخاله في الارباع قلت الاستلزام على معناه لا
 مبالا يمكن ولا حسن الا في معناه النعمان مع السكالي اليه على الاصطلاح ثم
 اعلم ان لم يصح التعريف مع هذا السمع او الجهر على المعنى النعمان انما كان جمع
 متفصل بانه لم يصدق على صواب في صورة الشارع واقبال الثاني في قولك صوابا
 وكثر زيد فان صواب مرفوع على انه مسدودا مع انه رافع لظن المستتر ارجح الى زيد
 على من يذهب اليه من مسدودا بغيره بولنا انهم ابوه زيد فان مسدودا
 ابوه خبره وصدق تعريف النعمان في المسدود على انهم ابوه فان كان ما عاين
 في هذا التزم ان انهم في النعمان ابوه فاعله هذه الجملة خبر لزيد ولا سكال
 وبان المراد اسم النعمان الواقع ما بعد حرف النفي والالف الاستفهام رافعه لظاهر
 ان يكون النعمان معروفا على حرف النفي والاستفهام وفي الثاني لا يكون رافعا
 على المسدود فان طابقت النعمان الواقع بعد حرف النفي والاستفهام
 شبه مبداء على انهم طابقت لم يرجع الى النعمان المذكورة كحرف او حاف فاذ لم يصر
 مبالا كونه رافعا لظاهر فانها لو كانت رافعة لظاهر لم يصح جعلها خبرا
 جاز الا ان كان كونه النعمان مسدودا وما بعده فاعلا ويكون النعمان خبرا عن
 الظاهر المبني على مقتضى صدر الكلام وهو النفي والاستفهام
 ونقض هذه القاعدة بغيره انما رافعت انت عن التي فان النعمان قد طابقت
 معروضا مع ان لم يجر ان بل النعمان مسدودا بغيره فاعلا ولا يجوز

جملته

يجوز ان يبداء النعمان خبره والابن من النعمان خبره مع ان النعمان
 هو عين التي ياجي وذا لا يجوز معك ما قام رجل فانه يصح جاز جاز فاعلا
 لا مبتدأ لكونه معرفة ولم يخص مسدودا الحكم لان حكمه ليس طرفا ونوعك اطلاق
 الشمس جاز لا يجوز في جعل الشمس مسدودا واطالع خبره فان اطلاق يكون
 مسدودا الى غير الشمس فاعله من تامة يجب ان يقال اطلعه فان قلت احد الامر
 وهو كونه الاسم الظاهر مبتدأ والنعمان خبره مقدم عليه ووجه وجوب تقدم المبتدأ
 على الخبر وقتلا لاسم بانها على تقدم الخبر لا يجوز هذا الامر قلت لاسم
 في حوزة كونه الخبر معلوما في غاية القوة حتى لا يذهب الوهم الى احتمال الحركات الساكنة
 فيما كان ومع ان تضمن الخبر المعنى المسمى للمصدره وجوب تقدمه فلهذا لم يطر الى
 الالاسس هنا ان الاسم لم يرد وان قلت ان ارد الاسم المسمى بغيره خرج
 الاخبار المذكورة عن التعريف كذبة المطلق وزيد قائم ابوه وخوفه مسدودا بغيره
 فعل الماضي ضرب وبعض حرف الجر ومن وان ارد الاسم الاصح من الجمع والمفرد
 ينشأ من الخبر المطلق فلا يصح قوله مما سياتي ولما كان الخبر المرفوع مما سبق
 محتضا بالمفرد لكونه قسما لاسم قلت المراد من الاسم اعم من الجمع والمفرد
 والحمد لله كونهما جملة بدون جعلها اسما حكما يقع خبرا على متناوله بوقف
 الخبر فلهذا قال مما سياتي ولما كان الخبر المرفوع محتضا بالمفرد لكونه هذا الخاف
 لما سبق من ان النعمان لا ياتي الا في السبعين او في اسم وجعل فان الكلام الذي
 جملته يخرج عن القسرين عند عدم تأويل الخبر بالاسم وانما مخالف لما نقل
 المصنف من ان خبره المفضل بان الخبر المرفوع ما قول بالاسم ان ما توقع به الا
 لا يمكن ان المراد بالامر الذي توقع به الاستدلال وهو ان المسند لما فرق بين المعنى
 بين المسند وبين المسند بدون به الا انه ذكر ليكون محتملا للاختلاف في الوجود
 المراد المسند الى المبتدأ بان يكون قولنا الى المبتدأ او مقدر ان في الكلام
 ويكون المراد من المسند بما توقع به الاستدلال او يجعل السامع الى هذا احتمال ثالث في عبارة

ال

التعريف

[illegible][illegible]

لا يتحقق ذلك فقولوا مع قولهم لا ابد ولا ما اسل الا بهدوا ما قالوا على من كان
 اسم فعل لازم فادفع مع قول لا ادا ان مضافا فلا تكتب لا اسم ولا اسم فعل
 خور سنان مع سائر الاسماء كسائر حرفي الفذ لا دعوا وسيم معور ان يكون فاعلا اسم الفاعل
 فخر اسمها والذكره المضاعف معقول على التبع لمدا الضميمة عليهم فادفع وعلى الفاعل
 يكون على ما يراه في مثل لا فاعلا على الصدور ولا في الجليل في ذلك المادة الصفة
 باعتبار الجمل ان الرجلان الذي من مع وابع المسبب تابع محذوف اما في مثل قولنا لا فاعلا
 او فاعلا مع قولنا او فاعلا محذوف على انه صفة لفلان باعتبار ان كان عليه افعلا وهو يكون
 مسددا قال قلت ان من عجم العرب وينسبهم ان قولوا ان هذا اللغز عندنا في
 باز صفا وجر فاعله قولنا محذوف باعتبار الصفة فكذلك المراد ان الفاعل محذوف
 فاعلا الصفة في كلامهم ومن ان الفاعل اسر حوا ذلك وليس ان المحرر ان مثل هذا
 فالاولى ان محذوف ان ابد المحذوف في قوله لا عند الوعيد فاعله على سائر الجواهر
 وينبغي ان يكون محذوف فاعلا على سائر الوجوه فاعله في معنى النفي والذوق على الملك
 ولا يكون محذوف لامسدا في قولنا لا مع كون ذكره محذوف فاعله وبعاء مع محذوف
 الذوق فلا يرد ابوه في ما يرد ابوه في ما قال بعض المحققين بالمتنكر من العباد وهو ان
 المراد بالذوق وروى عنه على امرات الا انه الذي انظر او معنى ولا يقال ان معنى في ابوه
 باعتبار ان قوله هذا الامر المعظم مع سائر النعم في قوله لا على الامم على الاب
 مع ان محذوف لا لم يرد على قوله لا امرات الا ان معنى فاعله من صدره غير انها فاعله
 اس كسب لا يراج الى كتب في كسبية الصدود والاعراض والبراج الزوال والصدق في غير هذا
 راجع الحول الى اس اعرض في غير هذا الباب فلا يقال في عنهما ما هو في غيرهما انهم قد
 من اس عرف ان لا يكون بينهما ان انظر لها بغير في غيرا وفيه في ولم يرد في العلية
 فيكون ان يكون لا يراج الى مسدود وهو الوجه لا ابتداء بالذكره سبب يخصها بالعموم في النفي
 لما روي من المدحجات شرح الح الفان هذا السبب لزمه اول فاعله
 معناه بها في الجمل الاعاني سببا والعلامة المعصية للردوم على ارباب المعقولين

كما يتحقق الا ان يدخل المذوم العرفي العادري بعد ما علم ان المعصية في صدره كذا في قوله لا
 والمجوزات فان الفروع من اجدها في سائر من مع المصنوع للسما في آية لكن فيها
 او كثر في النفي المصنوع بالاسان سبب كثره الا انهم بذلك الشيخ اذكر واحد منها مذكورة
 الا انهم بالشيخ لو وجد قد جبه وقتها النصب وذلك باعتبار المعنى الذي هو الاصل في اعقاب
 النصب والحقائق على السبق ولا سيما سبب النصب المذوم في قولنا من سببها
 من حيث انتم انتم لو لم يرد على العلية والمعلول ان سببها كما في النفي في قوله وبنوه
 فتأمل ومن حيث سببها في انك الا فاعلا وهي الا فاعلا المتعدية
 المصنوع هو سبب الجمل ان يكون الجمع كلاما واحدا ان يكون هو ضمير الفصل واللام المحذوف
 المبطل للذي مدحها في التوبة لفظ الجمع الدار على الامر والامر انساب معان التوفيق
 للمشارة الى فاعله من التوفيق والى قوله اطلع المنصب الموقر ههنا وجعل ان يكون
 على اس سببها في قولنا المنصب كلاما واحدا بعد هذا الباب المنصب والمنصب
 هذا وقولنا على علم المعقول كلاما واحدا هو في قوله لا الموقر الذي هو المنصب
 المذكور في ضمير المنصب ما بعده للمنصب وما في سببها مع الامم كما في قوله في الموقر
 فلا سبب في قوله لا الواو المحذوف اب اد اظ انه يصدق عليها انها لا تملك
 على علم الفاعلة المعقولة كسبها في سبب الامم اعلم ان يكون فاعله او حكيما يتناول
 الركن والامر اس وبعث اجبر المنصب علامه يكون انهم معقول لا من حيث انه علامه يكون
 اسم معقول لا سبب في قوله المنصب بمنزلة سببها وسببها حررت على ما في سببها
 وسببها في قوله المنصب والبيان في هذه الاشارة ان كانت علامه في الامم معقولة لا كسب
 ملازمة هذه الجبسية في الاشارة او حكيما في المحذوف المعقولة من المارة والموقر
 ومن اربعة الفهم والكنزة الح اي هذه الاربعة متصف بكونها علم المعقول او ان
 متلبه ما في سببها المذكورة فاعله من المنصب في قوله لا في المنصب المذكور في قوله

باعتبار جهة الدرس والدرج والحق من قول الاسم الذي هو المفعول المطلق لانها
 متحدان بالذات فيكون هذا الخارج من المفعول المطلق انواعا في ضرب انواعا اذ لا
 فراد التي جعل انواعا لانه الملا حظتها وقصد بها نفسها من الماد بالذات الذكر
 في ضرب ضرب والفعل من ماعلى مع المفعول المطلق الذي هو انواع اشياء والكثير
 على هذا ان يهرى كثر وهو ان الفعل العاقل في المفعول المطلق ان يكون معا وشبهه
 كما في قوله في شرح موده على ذكره فاذا كان على مصدر القول في ضرب ضرب
 جاصل في المعامل من المفعول المطلق لا على اعلانه الا ان المعامل المعقولة في المصدر
 العاقل لاني المفعول المطلق من المصدر العاقل على اعلانه لا على ان يكون
 معنى قوله لعلنا ان الاسم المفعول المطلق المعامل على الفعل بان يكون ما قصد المفعول
 المفعول المطلق من المفعول المطلق الذي هو المفعول المعقولة في الفعل لانه يحق له الفعل اذ لا
 على معنى في نوعه ويصير كونه مستندا الى فاعله ورج ينزوع التفتن بالمادة المذكورة
 لمخرج مثل ما في قولك صرنا دسا هذا اذ كان المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول
 واما اذا قصد ذلك فلا كما هو ذهب الدجاج فان للكثير اسم اعشاري الاول
 ان يقال فان ههنا لا يفتن احد بها ما وجد معا وعمرها بذكرها من الان
 ما وجد معا لم يفتن من الكواكب الاولى في فعلها الفعل على المفعول المعقولة
 عنها بقولك كدبت فيها متعابرا ان يكون وجوده وخوران يواكبها من مع
 كدبت الا ما وقع ما عا على في هو مفعول المفعول المفعول المفعول المفعول
 مثل ما كدبت كواكبها لكثيرا ان كان كدبت كواكبها كدبت كواكبها
 معتد به في العاقل وهو المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول
 ان داهل بعض انواعه الاظهر ان يقال ان داهل نوعه ليس بها اذ ادخل على جميع احواله
 فالعقل المحصل ان لا على بعض انواعه معقول في ضمن الكثير من المفعول
 الذي لا على جميع انواعه فبين ان هذا انهم ان كونه للنوع باعتبار الدلالة على
 بعض الانواع في صورة الدلالة على الكثير مع انه ليس كذلك ثم الدلالة على نوع

الدرج بقدره بذاته كما في جلت وصريحه في ضرب ضرب طر بان شديدا والعقد ان
 على هذه من وجهته او كثره سواء كان المفعول معقولا او المفعول المفعول المفعول
 هو ضرب كثره او من المفعول المطلق النوع الذي هو المفعول المفعول المفعول
 للمعد قسم الى الجواب ان هذه المادة يد المفعول المطلق على عدد نوعه لا على عدد نوعه
 وقد يكون نوعه لما كان المفعول من نوع المفعول المطلق ومن مواد اسمها لانه ان يكون
 المفعول المطلق مصدر للفعل الذي هو على ارا وان ينشأ من المصدر الذي هو المفعول المطلق
 مفعول متعابرة الذات وان كان في السبب والوجود من حيث وبقا من الكلام في ان تقسيم
 للمفعول المطلق المذكور في القسمين من ان لا توجد على المقابلة او لدفع وهم ان كونه لانه كثر
 ان يكون نوعه المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول
 جنوسا هذا ان لا يفتن من مع المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول
 المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول
 برة كذا الباب ايد لان بعد فقه من باب فقه من باب فقه من باب فقه من باب فقه
 لعلنا من باب فقه من باب فقه من باب فقه من باب فقه من باب فقه من باب فقه
 معدت فقه من باب فقه من باب فقه من باب فقه من باب فقه من باب فقه من باب فقه
 للعاملين يعلم عامل المفعول المطلق اذ كان اسما الله لان اسم التفضيل حكم ما اضيف
 اليه فان قلت الاظهر ان يقال لان اسم التفضيل حكم الموصوف او ما اضيف اليه التوفيق
 قلت نعم لان من الصف والموصوف اتحاد بالذات اسم على النسخ بدل لفظ الاول وان كان
 المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول
 ان يكون ما قصد المفعول المطلق من المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول
 المصدر او لم يكن مدرج من سوطا ومن انواعا ورج الاجابة في فعل المفعول المطلق لا في
 او ما اضيف اليه او المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول
 المطلق المصدر رتبة في نوعه كونه المفعول المطلق المفعول المفعول المفعول المفعول

ليست مثل تهل ردا امره فانه يجوز ان اسمعه اليه المسموع الى الفعل اذا ذكر
في كلام مصدر تهل بنفس كونه على ان يذكر الفعل في بليها ولا يرض بمعارضة
والفصل عنه ولهذا لم يحذف ردا امره جمهور النحاة واسم الكلام واما اذا
لم يذكر في الكلام فعل نحو رسل على الاسم مع طرح بالانفاق فيلزم ان ردا امره
ضار بغيره فانه يركب نفسه واسم فاعله ما ذكره عبد السكاكي وعنه النحاة في قوله
ما ردا كلامه بدل على انه فاعله عند النحاة وما ردا امره لانه فاعله وما ردا امره
الرض من ان المراد في الاستعمال الهمزة لعدم حوز ردا امره لوقوع وهو فعل مراد
على الفعل في صورته وذكر الفعل في الكلام وما ردا امره ليعمل في السرد وجوب
النصب بعد او انظر بوجوب النصب العقلية بعد ما وعمل الكونيين اصدار الرفع
بعد ما لوقوع المثلث بعد ما على السواء سلامة مع حذف الرفع وفيما فعل الامر والنهي
في تدري في عبارة المتن الموصول اعني ما مع بعض الضمير وهو تهل واسم علم عليه
هذه المصناف وهو كونه تهل وانما المصناف الذي على اعراب اللام وهو الامر والنهي وكل
اسماء واداءة فاعله ما لموضع مع ضمير على الاسم الواقع في مظان الابعاد على شرط
النصب ويصح ان يرد في وفي الامر والنهي مثل حذف الرمان عن المصدر كونه ما ردا
وعدم حذف ليس المنصرف مع على في الرفع والاعراض والرفع والمثل
عند المنصرف او يجوز ان الكسب بالرفع عند الرفع في ان الحمار والنصب
جاءت اسما في اسم من ملاحظة الرفع على بعد النصب ما في الفاعل المحذوف
الى تعلق الرفع من كسب المنصرف ونحوه فان الاول انما يحذف عند تهل
الاصحالات ورفعه واداءة والمان عند رجمان المنصرف ورفعه واداءة
المناسب في ذكر المنصرف هو ردا وجوب النصب ثم ان ضابطه فوف الاس
بالصحة مما ان يكون الاسم المذكور بكونه المنصرف على المنصب ان يجعل
مطلق حذف ليس المنصرف في صورة الرفع ضابطه لاصار النصب الى المنصرف
نحو المعطوف بكونه مثل ردا امره بعلامة من مثل الحمار في النصب لان المعطوف

سواء
بد

[illegible]

توجه در راه بازباشی یحیی

معاونت

در راه بازباشی یحیی

۱۳۶
۱۳۷
۱۳۸
۱۳۹
۱۴۰
۱۴۱
۱۴۲
۱۴۳
۱۴۴
۱۴۵
۱۴۶
۱۴۷
۱۴۸
۱۴۹
۱۵۰



از کل شهر ارجو باد
معاونت



در راه بازباشی یحیی

معاونت

۱۵۱
۱۵۲
۱۵۳
۱۵۴
۱۵۵
۱۵۶
۱۵۷
۱۵۸
۱۵۹
۱۶۰
۱۶۱
۱۶۲
۱۶۳
۱۶۴
۱۶۵
۱۶۶
۱۶۷
۱۶۸
۱۶۹
۱۷۰

